



Princeton University Library



32101 081401323

ANNEX A

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

JUN 15 2003

حميد الآثار

في نظم تنوير الابصار

على مذهب الامام الاعظم سيدنا أبي حنيفة النعمان
سقته سحائب الرضوان

نظم

محقق العصر ، وزينة الدهر

﴿ السيد محمد منيب الهاشمي الجعفري ﴾

مفتي مدينة نابلس

رحمه الله تعالى

القاهرة

١٣٤٣

﴿ حقوق الطبع محفوظة لنجل المرحوم المؤلف ﴾

المطبعة السلفية - بمصر

لصاحبها : محب الدرة الطب وصيدان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لك يا من جعل الخلفاء ظله في العالمين ، ونصبتهم لاعلاء كلمة الحق وتأييد الدين . وصلاة وسلاماً على منبع الشريعة والهداية ، وعلى آله وصحبه ملتقى أبحر الدّراية والرواية * وبعد فإنّ أولى ما يرغب فيه الرّاغبون ، وأحرى ما يتنافس فيه المتنافسون . هو علم الفقه المتكفل ببيان الحلال والحرام ، الواجب تعرفهما على سائر الأنام . وإنّ من أجلّ ما صنف فيه تنوير الابصار ، الذي اشتهر فضله في الأقطار . بيد أنه لكونه نثراً مع كبر حجمه ، دعت الضرورة لاختصاره ونظمه . فاختصرته في زهاء ألفي بيت رجزية ، تسهيلاً لحفظ القواعد والفروع الفقهية . وذلك بعد الاطلاع على ما حرره شرحه الدرّ المختار ، وغيره كردالمحتار . واختصرت الكلام في الأبواب القليلة الوقوع ، واطنبت فيما يكثر وقوعه من الفروع . وربما عدلت عنه في بعض المسائل ، لكون ماعدلت اليه أولى عند أئمتنا الأعيان الأمانل . فدونك كتاباً صغير الحجم ، كبير العلم . فريداً في هذا الشأن ، لم تنسج على منواله يد الزّمان . وستقر به بعد التأمل العينان ، وليس الخبر كالعيان . شعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وقد منّ الله تعالى بآتمامه في شريف عصر من أظل الأنام بظلال العدل والاحسان ، وأنزلهم في رياض النين والأمان . ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة . مشيد الدين ومؤيده ، مسدد الملك وممهّده . برهان الاساطين الاعلام سلطان سلاطين الاسلام . شعر

مولي ملوك الأرض من نشرت به درر العلوم فكان منه هداة
من بيت مجد لا يسامي فخره فخر ولا يحكى علاه علاه

أخذ الخلافة كبرا عن كابر عن كابر وكذلك الكبراء
وأفاض في الكون المراحم فارتوى من فيضه الأدنون والبعداء
لا زال عون الله يسعفه كذا أبناؤه اسد العلاء الرحاء

الا وهو حضرة أمير المؤمنين المعظم ، مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان
ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان ابن السلطان الغازي محمود خان من آل
عثمان ، حفظه ونصره الرحمن ، ما تعاقب الملوان ، وسميته ﴿بمجيد الآثار﴾ في نظم
تنوير الابصار ﴿لأنه من آثار عصره الحميد الخصب ، ولكل مسمى من اسمه
نصيب . وطالما عن لى ان أبدى ما في الطوية ، من عرضه على سدته السنية . فأقدم
في ذلك رجلا وأؤخر أخرى ، لا أدري أيهما أخرى . لعلمي أني في هذا الامر ،
كحامل قطرة الى بحر . الا أني اقتنيت أثر المتقدمين ، فتجاسرت بذلك معترفاً
بالتقصير في كل حين . شعر

ومن يقف آثار الهزبر ينل به طرائح حمر الوحش اذ هو رائع
راجيا من الله تعالى أن يقع لدى شريف حضرته موقع الاستحسان ، وأن
يكون ذلك علامة القبول عند الملك الديان . فأصبح مشمو لا بسامى التفاته ، ملحوظاً
بعالى توجهاته . وها أنا ذا العاكف على الادعية الخيرية ، بدوام عز سلطنته السنية .
لا زالت سامية مراحمه ، هامة مكارمه . خافقة رايات نصره ، ظافرة كتائب سلطانه
وقهره . اللهم آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدًا لمن قد خَصَّ بالتفقيه في الدين من أراد خيرًا فيه
 وأفضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى الكريم
 وآله الأماجد الهداة وصحبه الأئمة الثقات
 ما أشرق الأبصار بالتنوير فارشدت للفهم بالتحريير
 ﴿وبعد﴾ فالعلم عميم نفعه مبجل في كل قلب وقعه
 والفقه خص بجزايا فاضله لفضله وشدة الحاجة له
 فكان الاعتناء به يقدم لاسيما وفيه بشرى تغم
 وهالك في فروعه لي نظما من يرتوى من بحر لا يظا
 ضمنته مسائل ﴿التنوير﴾ لكونه خلا عن النظير
 لكن حذف ما وقوعه نادر مع اختصار لفظه خوف الضجر
 فجاء سهل الحفظ عذبا مختصر اذ في زها الف وثلاثها انحصر
 والله أرجو في قبول عملي وان يكون معرضا عن زلي
 وان يزيدني من الاحسان ووالدي وذوي الايمان

كتاب الطهارة

وغسل وجهه ويديه في الوضوء رجلية مسح ربع رأس فرضوا
 وسنت النية فاعلم أوّله وقبل ألاستنجا وبعد البسملة
 وغسله اليدين للرسغين في بدء وعن فرض به قد اكتفى

تسوكٌ وغسل أنف والفم
تثليث غسله وان يخللا
ومسح كل الرأس مرة كذا
وحب فيه المسح للرقاب لا
تيامن وأن يقدم على
وفي صماخ أذن ادخاله
وينقض الوضوء ريح الدبر
والدود من أى السبيلين يجي
وقي مسائل دم كعلق
والماء من صفرا وما والطعم
كذا مساوى البصق من دم الفم
والقيء فاجمع لاتحاد الباءث
ونومه اذا ازال مسكته
وهكذا قهقهة من محتلم
ومن ذوى شهوة المباشرة
وفرض غسل غسل أنفه وفم
وغسل أذنيه افرضن وحاجب
وخارج الفروج لا ثقب رتج
وبل أصل الضفر قد كفى النساء
ولم يضر زيت وشيرج ولا

وفيهما البلاغ لا لصائم
ومسحه من لحية مسترسلا
للأذنين مسحه بماء ذا
حلقومهم والحفظ مما استعملا
وقت اغتر من بعذر مبتلي
للخنصر المبلول واستقباله
كذا خروج الرجس لاطهر
أو الحصى ومخرج كخارج
ملء فم من جوفه ان يرتقى
كعلق مص بحيث يدي
لا علق من رأسه كالبلغم
وطاهر ما لم يكن بحدث
سكر واغماء جنون لا المته
مستيقظ ان في صلاة تستتم
للكل لامس السبيل والمره
وبدن والدلك سن اذ أتم
وسرة ولحية وشارب
وبطن قلقة وعين للخرج
ما تحت خاتم وقرط فاغمسا
حنا وأوساخ وترب مرسلا

ولا طعام في ضروس والدسوم
وكالوضوء سنة وأدبا
فاليد فالسبيل فالرجس اغسلا
ونقل بلّ عضوه لا خرا
ومن منى من مقرّ منفصل
الغسل فرض وكذا من مدى
والشك في الثلاث أو في اثنين مع
وفي الاخيرين بلا الحلم انعدم
والغسل من ايلاج شاة أدى
في ذى الحياة المشتهى من الناس
فرض كفائي غسل ميت وعلى
ومن هدى لو نفّسا أو جنبا
والصلاة جمعة قد سنّا
واكبرا حرم دخول مسجد
ومطلق الاحداث مس المصحف
وضر سمن ذو جمود والشحوم
غسل عدا القبلة والترتبا
توضآن فاصب برأس كلا
يجزى فقط في الغسل ان تقاطرا
بشهوة وان تكن لم تتصل
محتلما لا مطلقا من ودى
حلم وجوب الغسل فيه يتبع
والغير لا وقال يعقوب نعم
حشفة أو قدرها ان تعدم
عليهما ولا نقضا حيض نقاس
من لابسن بالغ أن يغسلا
أو كان حائضا والا فان دبا
عيد واحرام وقوف ركنا
به كذا قراءة ان تقصد
حرم الا بغلاف اجتفى

باب المياه

وحدث بالماء مطلقا ذهب
وماء ملح فاعلمن لا يذهب
وهي بمزج من تشرب الورق
أو بتغير الصفات جلها
كالبثر والعين وثلج ان يذب
كلما طاهر عليه يغلب
أو طبخه بلا منق كالرق
من مائع مياين لكها

أو بعضها اذا لمعض مائلا أو بالتساوى جزءاً ان تماثلا
والعشر في عشر كما عرفا جرى لم ينجس ألا ان رأيت الاثرا
وما دبغت قابلا يطهر خلا خنزيرهم والادمي قد يجلا
كذا ذكاة الشرع لا لحم طهر لغير مأكول بها في المنتصر
ثم دم الاسماك طاهر وكل ما ليست الحياة فيه قد تحل

﴿ فصل في البئر ﴾

وانزح لانجاس وموت الادمي بئراً قليلا وانتفاخ المرتمي
وقدر ما فيها اذا تعمسرا بقول عدلين بذا تبصرا
وانزح لموت فأرة عشرينا بوسط والهر أربعينا
وتنجس أن لم ينتفخ مذيوم الا ثلاث عند جهل القوم
وعن قليل البعر في عين عفى كما ارتمى زمان حلب فنفي
وسؤرنا كفرس ذو طهر لا الكلب والخنزير أو كالنمر
ومن سباع الطير أو كالفأره ثم الخلالة اكرهن والهره
وشك من بغل وجر فمعا تيمم من قبل أو بعد اجمعا

﴿ باب التيمم ﴾

لمرض برد عدو بعد ما ميلا وفقده آلة تيمما
بضربتين مطلقا فانو على مجانس الارض وان تقع خلا
وقل بقدره على ماء فضل عن حاجة وناقض الاصل بطل

﴿ باب المسح على الخفين ﴾

وصح ان تلبس على طهر يتم مذ حدث يوماً وليلا ان تقوم
إلا فتلت وأمنعن في متسع خرق وفي خف فحسب قد جمع
ونجسا والكشف فامنع مرسلًا وناقض الوضوء مسحاً أبطلاً
كنزع خف ومضى الاجل وبعد ذين أرجلا حسب اغسل
وان على خرقة قرحة مسح أو الجبيرة فذا كالغسل صح

﴿ باب الحيض ﴾

الحيض ما سوى البياض المحض ثم الصيام لا الصلاة تقضى
ثلاثة أدناه والعشر أجل فالزائد استحاضة كذا الأقل
توطأ لأعلى ان قطع الا فلا ما لم تجب صلاة او تغتسلا
ثم أقل الطهر خمسة عشر وما لغير حاجة أعلى انحصر
اقصى النفاس أربعون لم يحد أدنى وسقط فيه كالظفر ولد
ثم ذوو العذر عليهم الوضو لكل وقت بالخروج ينقض

﴿ باب الانجاس ﴾

بالمائع المزيل فارفع نجسًا وادلك كخف أن يجرم نجسا
وفرك يابس المني يكفي كقلب عين ثم مسح السيف
والارض ان جفت وزال الاثر فللصلاة لا التيمم تطهر
ودرم من المغلظ عفي ودون ربع الثوب من مخفف
وسن الاستنجاء لا بمعظم روث وديباج عين طعم

كتاب الصلاة

وفي شروق وغروب واستوا لا تمقد الصلاة مطلقا سوى
 جنازة فيها أنت أو سجدا ما تلى فيها وعصره الا اذا
 نفل ونذر خص فيها ثمنا قضاء مشروع بها مانعا
 وبعد فجر وصلاة عصره نفل كره كواجب لغيره
 وليس أولى كرهت والثانية تكره تنزيها ومحرم ما بقية
 وقطع ما سوى الثلاث الأول حتم من القضا بوقت كامل

﴿باب الاذان والاقامة﴾

للفرض سنا لسن أن فوائتا لغير أولى فيه تخيير اتي
 وذین فاكره للنسا وانذب لمن فی بيته بالمصر صلي او ضمن

﴿باب شروط الصلاة وأركانها﴾

تحريمه قصدا كذا أن تسترا عورة أو شرط قبلة تطهرا
 وقم بهار كذا كذا اقرا واركما واسجد أخيرا قعد خروجا فاصنعا
 واوجبوا فاتحة وكونا قراءة في الاولين عينا
 وضم سورة لهاتين وضم هذى لها في نفلها والوتر عم
 وداع ترتيب المكرر عدلا اركانها تشهد أقعد أولا
 واخصص سلاما وترأفت كبرا عيدا وفي محله اجهر اسررا

﴿باب الامامة﴾

وبالصبي اقتداه أو أنثى احظر كالفرض بالنفل وفرض آخر

وراك وساجد بالغير وظاهر أيضا برب العذر

﴿باب الحدث في الصلاة﴾

واستخلفن لسبقه ان شئنا كذا عن القراءة ان حصرنا

﴿باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها﴾

يفسدها الكلام مطلقا خلا	سلامه بظنه تكملا
كذلك كالانين والبكاء مع	الصوت من مصيبة أو من وجع
ثم تنحج بغير عذر	تشميته جوابه بالشكر
وفتحه على سوى امامه	وشربه وأكله كصومه
وان تلا من مصحف او انتقل	لغير ما نوى وكثرة العمل
وموضع السجود في كصحرا	وبين أيد في السوى ان مرآ
واسفل الدكان من قدام من	صلى اكرهن وحائل ان كان لن
واكره صلاة في ثياب بذله	والعقص والكف التفاتا سده
كذا صلاة مع تدافع الخبث	أورج أو فرقة أو العيث
ثم افتراش الرجل اليدين	خصر وإقعا غمضك العينين
تربع تشاؤب وان الى	وجهك صلى كشف رأس كسلا
قيام مقتدى بمحراب وأن	على سرير ينفرد كذا اعكسن
ولبس ثوب فيه تمثال كذا	ان فوقه أو بين أيد أو حذا
وان لغير الحيوان أو قطع	كمثل رأس أو صغيرا مامنع

كذا يُسْطَ وعليه^(١) ما سجد وعده تسييح والآي اكره ييد

﴿باب الوتر والنوافل﴾

وبقنوت الوتر مقتدٍ أتى لا الفجر قل بل واقفا قد سكتا
وجاز نفل قاعدا كذا على ذابة إنما كيف دارت في الفلا
والحتم بالعذر عليها فلتُجز كمحمل وذأ كأرض ان رُكز
واسنن تراويحِ اللَّائِي والذكر والدعوات لا اثنا أن ملؤا يذر

﴿باب ادراك الفريضة﴾

ركعة كالظهر أن يُقَمَّ وسجدا يشفعها الا فلا ثم اقتدى
وان لثالث سجدت ككلا ففي سوى العصر اتمم تنفلا
والركعة اقطع من كفجر وأتم وان لاخرى ساجداً لا بل اتم

﴿باب الفوائت﴾

بين الفروض مطلقاً لدى القضا أو الادا ترتيبه قد فرضا
واسقطن بالضيق سهو معتمد ظنّ وأن تقوت ست تعتقد
بان مضى عليه وقت السادسة ولم يعد اذا تصير باخسه
وبعد خمس ذاكر اذا قضى فائتة يصح كل ما مضى

﴿باب سجود السهو﴾

بالسهو عن حتم وان يكثر حتم لاسهو مقتد وبالعكس اتمم
والقرب فالخط في القعود الاول ان لم تعد فاسجد وفي الثاني اعدل
وصار نفلا ان سجدت فاضما أخرى ولم تسجد وثم حتما

وان تقم بعد القعود فعدا واتضمن ان تسجد وفيهما سجدا

﴿باب صلاة المريض﴾

ان يعسر القيام فاقعد واركما
وان قعودا لم تطق اومى على
وان يصل الفرض في فلك جرى
ومن يجن أو عليه يغمى
واسجد وبالايماء اقعد ان ذا امتنعها
ظهر أو الجنب وغير ذا فلا
مع القعود فاكره ان لم يعذرا
لم يقض ان ليلا يزد ويوما

﴿باب سجود التلاوة﴾

في أربع والعشر ذاك وجبا ص وأولى الحج منها فاحسبها

﴿باب المسافر﴾

ومن عمارة يجاوز وسفر
حتى نوى المقام خمس عشره
والوطن الاصلى بالمثل هوى
وبالمقيم ان ياتم اذا يصح
ثلاثة نوى رباعيا قصر
في صالح كان يخوض مصره
ووطن الشوا بظعن والسوى
واكملت ولو قضا عكسا ابح

﴿باب الجمعة﴾

والجمع للصحة والسلطان ثم
واشترط لحتم صحة اقامه
مصر ووقت خطبة اذن يعم
ذكورة حرية سلامه

﴿باب صلاة العيدين﴾

على الذى بجمعة يلانزم بالشرط غير خطبة تحتم

وكل ركعة ثلاثا كبيرا وندبوا ولاءه في أن قرا
﴿باب الكسوف﴾

امام جمعة بركعتين ام كالنفل ثم ليدع حتى زال غم
وصلوا ان لم يأت لا يجمع كظلمة ربيع خسوف روع
﴿باب الاستسقاء وصلاة الخوف﴾

له دعاء ثم بعد احمد ا جازت صلاة الخوف فيما اعتدا
﴿باب الجنائز﴾

وجه ولقن محتضر فان قضي	لحيه فاشدد والعيون غمض
وجهر السرير وترا والكفن	وجردن وعورة فلتسترن
وبسوى أنف وفيه وضي	ولما أغله بالسدر أو بالجرض
والرأس واللحية بالخطمي اغسلا	وضع على يساره لتغسلا
ثم اعكسن ثم اليك اسندا	وبطنه امسح ثم أولى أعدا
نخارجا منه اغسلن فقط فني	ثوب اذا أتممت غسلا نشف
فللمساجد انح كافورا وفي	رأس ولحية حنوطا اقتف
ولم يسرح لحية وشعره	ولا يقص شعره وظفره
واسنن له الازار والقميص مع	لفافة وفي الكفائي الوسط دمع
وزد لها الحمار خرقة وفي	هذا وثوبين لها قد اكتفي

﴿فصل في الصلاة على الجنائز﴾

وأربما كبر فائني فعلى طه فصل فادع سلم مكملا

ومستهلا كالكبير راعيا الا خصب غسلان وسميا
ونحو باغ أن بحرب يقتل عليه لم يصل بل يغسل

﴿ باب الشهيد ﴾

وذا هنا قتيل أهل الحرب أو من بغوا أو أهل قطع الدرب
كذا جريح في معارك أولى ومن تعمدا وظاهرا قتلا
فصلين عليه لا تغسلا بل بثيابه وكلم زملا
وجنباً أو ذا صبا ان يقتل كذا الذي يرث فليغسل

﴿ باب الصلاة في الكعبة ﴾

واكره صلاة فوقها وان جعل ظهراً لوجه مُقْتَدَى فيها بطل
ومن بجانب الامام يتقوا تقدما لو حولها تحلقوا

كتاب الزكاة

والحلم للحتم اشترطن مع عقل حرية ملك نصاب حولي
عن حاجة أصلية قد فضلا نام ولو حكما في الضمار لا
وليس شيء في بغال ثمر علوفة خيل لغير تجر
وَأَلْفَان بعد الحتم ثم كالحمل بلا كبير والمعد للعمل
ووسطا خذه ولو بالقيم وما استفدته لجنسه اضمم
وذو نصاب ان يكن قد عجلا لنصب أو لسنين فبلا

﴿ باب زكاة النقدين ﴾

في المائتين من دراهم وفي عشرين ديناراً ربع العشر في

فكل خمس أحسب والنقص لم يضرب في الاثناء ان في الضد ثم
وغالب النقد كقصد ثم ما يكون عكسا كالمروض قوما

﴿ باب الركاك ﴾

وكنزنا لقطعة والمعدنا وكالحديد اخمسه لو في دارنا

﴿ باب العشر ﴾

في سقى سبيح وسما قد وجب وعسل في أرض عشر لا القصب
والنصف لو بالغرب ثم الضعف عشرية لتغلي قد قفى

﴿ باب صدقة الفطر ﴾

ومسلم حر نصابه يتم عن حاجة أصلية ذى يلتزم
عن عبده خدمة ونفسه وطفله الفقير لا عن عرسه

كتاب الصوم

لكل يوم رمضان أنو الى الضحوة الكبرى كذا تنفلا
ولهما اطلاق قصد اعتبر وقصد غير رمضان لم يضرب
كنذر عين واقبل أن حتما عني سواء بيت غيرها وعينا
والعدل للصيام والنصاب في فطر كفى والجمع ان صحوا قفى

﴿ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ﴾

وليس فطر ان كنقع دخلا في الحلق أو سهوا يظاً أو أكلا
كالدهن واحتجام أو انزال بنظر والفكر واكتحال
وليقتض ان افطر أو تسحرا بظن وقته فمكس ظهرا

وعمدا أن في رمضان جامعا في قبل أو دبر أو جومعا
أو يأكل أو يشرب دواء أو غذا عمدا به قضى وتكفيرا حدى

﴿فصل في العوارض﴾

فطرأ لارضاع ايج أو مرض أو حبيل ظعن وما قدر قضى
الا فارجب فيه ايضا بالفدا والشيخ ذوالقضاء يفطر وفدى

﴿باب الاعتكاف﴾

ادناه نفلا ساعة ويحتم بالنذر والصوم لهذا يلزم

كتاب الحج

فرض على حر صحيح البدن مكاف مع امنه للسنة
والزاد راكبا اذا كان فضل عن حاجة أصلية حتى قفل
وزوجها أو محرم في سفر لهند ولتنفق على ذا الآخر
وسنت العمرة لكن كرهت يوم وقوفهم وأربعا تلت
وذاة عرق جحفة يعلم حليفة قرن فمنها يحرم
ومن بها حل ولا يركى الحرم لحجة والحل للعمرة أم

﴿باب الاحرام﴾

اذا نوى مليا قد احراما لرفث وصيد بر حرما
وقص شعره وظفر لبس ما خيط ستر وجهه والرأس
والطيب والدهن وكالمصفر لا شده في وسط للكمر
والمسجد ابدان به فكبرا وهللان في حين ما البيت ترى

وحجرا فامسك وكبر هلالا
ولتضطجع والحجر امسك كلما
فارَّق الصفا استقبال وكبر هلالا
فالمرورة انت بين ميلين اسميا
فامكث حراما وطف اذ بدا الخطبا
فعرفات تاسعا واحذر عرن
فاجمع عشاءك بمزدلف ثم
فاقصد منى ارم السبع كبرى كبرا
والخلق اولى فسوى النساء حل
ثم منى فارم الجمار ابدأ بما
فثالث كذا فبعد أن تقم
وكل رمى بعده الرمي ارميا
وصدرا طف لسوى المسكى حتم
وما النساء تحلق بل تقصر
لا وجهها ان بلامس ولا
وحيضها غير الطواف ما حظر

طف سبعة ثلاثها الاولى ارملا
تمرز وبه وركعتين فاخما
صل على النبي وادع ذا العلا
فاقل بها كذا فسبعيا وفيها
في سابع وثامننا رمي اذهبا
واخطب وعصر امع ظهر فاجمعن
نجرا غلس فقِف محسّر لا تؤم
واقطع بأولى التليه فقصر
فالركن طف فتلك أيضا تستحل
لمسجدى بكبرى خاتما
ورمي ذا قبل الزوال مستم
مشيا وقف ثم المحصب اثنيا
وودع البيت انكسارا ملتزم
وتلبس الخيط رأسا تستر
تجهر وسعيا فلتدع والرملا
وصدرا ان عنده حاضت هدر

﴿باب القران﴾

بعمرة والحج ان يحرم قرن
واذبح بعيند الرمي للعجز صما
وسبعيا ان تفرغ فان ينصرم

فطف لها اسع لا بحلق فاحججن
ثلث لها يوم الوقوف خما
ذا الوقت من غير صيام فالدم

﴿باب التمتع﴾

ان عمرة اشهر حج اوقعا تمت احراما بحج متمما
لا ان باهله صحيحا لم تم في ذبحه والصوم قارنا يوم

كتاب النكاح

عقد به استفاد ملك المتعه
وفي اعتدال سن واكرهته ان
واعقد بايجاب قبول وضعها
وبكتاب غائب أن تعلم
لا بالذي كزوجي نصفاً ومن
وبالنكاح أو بتزويج عقد
وفي محرف كلام فانظرا
وشاهدان سمعا في آن
وكلفا وفهما ولو هما
وذا هو الحكم بحال عقده
ومسلم ذمية اذا نكح
وان يقل زوج صغيرى ففعل

قصدا فاوجب لاشتياق صنعه
جورا يخف وحرمنه ان يقن
الفرد المضي أو هما معا
بما به لو غير امر يوسم
تمام ايجاب مسمى قد قرن
وما ملك العين في الحال عهد
ويشترط استماع كل آخر
حران أو حر وحرثان
بحد او بنوة فسق عمي
وحكمه كالمال حال جعده
في الانعقاد عند ذميين صح
بحضرة الاب وآخر لكل

﴿باب المحرمات﴾

أصل وفرع عمه خالات
وعرس أصله وفرعه وأم

فرع أب والام محظورات
عرس وبنت العرس ان كوطء الام

والصهر بالزنا ومس ونظر
والجمع نكاحا عدة وطأ لمن
تحل للآخرى فجمعه اذن
وصح مع طول السوى عقد الامه
والوثنيات وليس فائده
وحره على الاما والعكس دع
وصح نكح أربع ولو اما
ومن وطئ بملك أو زنا ومن
وعقد حبلى من زنا فقط يرد
وباطل مؤقت كالمنع
وقد قضى بحجة قاض بذا
داخل فرج باشتهاء أو ذكر
لو فرضت ايتهما بعلا فلن
لأرة وبنت زوجها حسن
ومن لها الكتاب ثم المحرمه
في نكح مولاهما ونكح السيمه
ولو بعده المبانه وقع
للحر والتنصيف للعبد انتمى
معها الحرام والمسمى تمت
وان حراما وطؤها حتى تلد
وحل وطء من نكاحا تدعى
وما نكحت ثم عكسها كذا

﴿باب الولي﴾

وشرط هذا في نكاح ذى الصغر
فصح عقد حرة بلا ولي
قال بكر ان يستأذن أو أن يعقد
فالصمت والضحك بلا استهزاء وان
وان سوى الولي يستأذن فلا
وبكر ان بكارة زنا عزل
وقولها في جحد صمت ارتقى
ولاب والجد انكاح الصغر
وذى الجنون والرقيق معتبر
لو كلفت وجبر هذى لا يلى
فاخبرت به وزوجا تمهد
بككت بغير صوتها اذن اذن
بل نحو قولها كتيب جلا
حكما وحقا لو كتعنيس نقل
كدعى البلوغ لو مراهقا
ولو بغير الكفو أو غبن اضر

لم يعرفا بسوء الاختيار ولم يحجز للغير بالاضرار
 وللصغار الفسخ عند الحلم في غير جد وأب بالحكم
 والصمت ان بكرأ درت ازاله واشترط رضا الغير ولو دلالة
 وعاصبا حرا مكلفا له نكحها كارت ان هدى لمثله
 فالام فالتقربى بترتيب تلى فذو القضا وما الوصي بولى
 وزوج البعيد ان قدر السفر غاب القريب ويعود ما هدر
 وامنع قريبا حيث هو ان ينكحها وذو القضا لعضل ادنى انكحها
 وعرف والى النكح فيه دع نعم ان وجد التصديق حال الحلم تم

﴿ باب الكفاءة ﴾

ونسبا مالا تُقى وحرفا حرية اسلاما اعتبر كفا
 والاعتراض للولى العاصب ما لم تلد لو غير كفء أو جب
 كذا له لاجل نقص المهر ما لم يفرق القاضى كما لو تما
 وبغنى اب وامه وجد كفء صبي قيل في مهر فقد
 وعالم العجم لجاهل العرب كفء فان العلم فى أعلى الرتب

﴿ فصل ﴾

وامة لامرأتين ثم لا كبنته فى امرأة فادخلا
 وليس بالموقوف ايجاب قبول غائب فيلغو مرسلا
 ووقفوا عقد الفضولى كما من الصغار والعميد والاما
 وابطلوا ان كان حال ما عقد من اقتداره على الامضا فقد
 وجانبى نكح يلى من انقرد ان كان ليس ذا فضول عن أحد

﴿ باب المهر ﴾

أَدْنَى الْمَهْرِ الْعَشْرُ مِنْ دَرَاهِمَا فَن يَسِمُ أَدْنَى فَمَشْرَا تَمَّا
بِمَوْتِ أَى أَوْ دَخُولِ وَالْبَعُولِ نَصْفَهُ فَرَاقَهُمْ قَبْلَ الدَّخُولِ
وَمَهْرٌ مِثْلُ أَنْ نَفَى أَوْ لَمْ يَسِمِ وَمَتَعَةً لَوْ ذَا الْفِرَاقُ يَلْتَزِمُ
مَلْحَقَةٌ دَرْعُ خَمَارٍ تَنْتَخِبُ بِحَالَتَيْهِمَا وَلِلْغَيْرِ تَحِبُ
وَمَا فَرَضَ أَوْ زَيْدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا تَنْصَقُنْ وَصَحَّ حِطُّ دَعْدِ
وَخَلْوَةٌ صَحَّتْ وَلَوْ نَحْوُ الْخَصَى كَالْوَطْءِ فِي مَهْرٍ وَفِي تَرَبُّصِ
وَمَهْرٌ مِثْلُ أَنْ يَسِمَ مَا لَا يَحِلُّ أَوْ أَنْ يَشِيرَ وَلَيْسَ فِي الْإِشَارِ حُلِّ
كَذَا شَخَارَ جَنْسٍ أَوْ فَقَّهُ عَلَى بَحْثٍ وَخَدَمِ الْبَيْعِ عَنْ رِقِّ خَلَا
وَأَنْ وَفَى الْفِ الْخَبَا فَتُحْلَا يَعْدُ بِنِصْفِ أَنْ يَبْنَ قَبْلَ اخْتِلَا
وَلَوْ عَلَى الْفِ عَلَى نَفَى السَّفَرِ بَهَا مِنْ الْوُطْنِ أَوْ نَكَحَ الْآخِرِ
أَوْ الْفِ أَنْ ثَبَّتَا أَوْ بَهَا قَطْنَ وَضَعْفُهُ أَنْ تَكَّ بَكْرًا أَوْ ظَعْنَ
فَالْأَلْفُ أَنْ وَفَى وَكَانَتْ ثَبَّتَا أَوْ يَتَوَّ أَلَا مَهْرٌ مِثْلُ أَوْجِبَا
وَلَوْ بِكَارَةِ شَرَطَتْ ثَمَّا بِالضَّدِّ بَانَتْ فَلَهَا الْمَسْمَى
وَمِثْلَهَا حَكْمُهُ فِي نَكَحٍ عَلَى ذَا الثَّوْبِ أَوْ ذَاكَ وَقَدْ تَفَاضَلَا
وَمَهْرٌ مِثْلُ فِي نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ بِالْوَطْءِ حَسَبَ عَنْ مَسْمَى لَمْ يَزِدْ
وَتَرَكَهُ حَتْمٌ وَمَذَّ تَرَكَّ رَتَبٌ تَرَبُّصٌ وَفِيهِ مَذَّ وَطْءٌ نَسَبُ
وَانْظُرْ لِمَهْرٍ مِثْلُ فِي قَوْمِ الْآبِ مِثْلَهَا أَلَا فِي الْإِجَانِبِ
وَقَوْلُ بَعْلٍ لَا تَنْفَا الْمِثْلُ أَقْبَلُ وَصَحَّ أَنْ يَضْمَنَ مَهْرَهَا الْوَلَى
وَمَنْعَ نَفْسَهَا لَهَا لِمَا جَلَّ وَلَوْ يَعْرِفُ أَوْ جَمِيعُ آجَلُ

وان دخولا قبل يشرط لا وان
واحكم بمثل ان بأصل المهر
ووارثيه اقبل اذا ماتا وفي
وقولها أولى بمهدى العرف
لو يدعى عارية التجهيز اب
لو من متاعه البنات جهزت
وعقد كفار بغير المهر أو
مهر او في يظعن بها اذا أمن
خلف وحكمته لو في القدر
معجل العرف احكم ان تزف
وارجع بمذوق لنكح زف
فالعرف ان مشتركا فقد غلب
أو أنفقت ما اعتيد يعضى ان سكت
بالميت لا شيء به لو ذا راوا

﴿باب نكاح الرقيق﴾

بالمهر والانفاق بع قنا اذن
فان يبعه سييد فاجعلهما
وبالمات اسقطوا ان يعقد على
وطلقن رجعيًا اذن منه لا
والاذن بالنكاح لا التوكيل به
وبيئة ليست على مولاها
فتخدم المولى ومعه ترحل
وجبر عبد والامام له على
وخيرت من اعتقت ومدفى
ونكح عبده بلا اذن اذا
وقن الابن ان يطأها فتضع
بنكحه والغير بالسلمي قن
كدين اتلاف بعنق اينما
أتمته لعبده لم تنحلا
فطلقن أو فارقن بل أبطلا
يشمل فاسدا فنهي^(١) الاذن به
لكن فلا انفاق ان أباهما
ووطء بعلى اذ ترى لا تشغل
نكاحهم ان كان ملك مالا
مجلسها وما يجملها نسفي
يعتق ينفذ والاماء هكذا
فيدعى يثبت فقيمة دفع

وصارت أم نجله كذاك جد
وان يزوجها الاب العقر استحق
وان تقل اعتقه غنى بالخلي
وبالخلي ان لم تقل فلا وله
صحيح ان أب ولاية فقد
وام نجل لم تصر بل قد عتق
فان يجيها فالنكاح بطلا
هنا الولاية ولها في الاولة

﴿ باب نكاح الكافر ﴾

وصح ما رأوا وان نحظر محل
ونكحه بربص مهدي امنع وان
ثم إياه لا إياها بائن
وسبب في فرقة الكفار
فان سبي أو جاءنا مصدقا
ومن الينا هاجرت لم تعتد
واي ارتد ففسخ عاجل
الا فنصف ان هو ارتد ولا
وابقه لو ردة ثم اهتدى
ووصف خيرا الابوين النجل صف
فرعما كاهدي مطلقا فصل
هدي اعرضن فان والا فابن
وليبق ان ذو ذات كتب يؤمن
لا السبي بل هو اختلاف الدار
بانت وان معا فلن يفرقا
ونكحها حيلي أبوا حتى تلد
فان خلا بها فهر كامل
شيء اذا رهي والاباء مثلا
معا وليس ينكحان أحدا
وبانت ان تبلغ وهديا لم تصف

﴿ باب القسم ﴾

واعدل بأزواج وفي وطء يحب
ونصفن لامة ان تنكح
واظعن بمن تشا وقرعة أحب
وترك قسم والرجوع صححوا

كتاب الرضاع

مص الرضيع من نسا في آن
حولان مع نصف وقالا اثنان

واحظر وان يقل ان جز ما يصل
ولو باكل اغتنى أو قُطما
وام أخته واخت الابن
ومطلقا أخت أخ له تحمل
وهكذا التحريم بين المرضعه
ولبن الميتة والبكر التي
كذلك مخلوط بماء أو دوا
لا اخلط بالطعم على الارسال
ولا احتقان اللبن والاقطار في
لو ارضعت ضررتها الكمل افصلا
والنصف للصغرى وعده على
ولو لبون طلقت فخرجت
فقبلت ثم الرضاع قد وجد
لو قال ذي رضيعتي وعدلا
وعرفها به لغا كذا النسب

كتاب الطلاق

طلقة طهر خال وطه أحسن
كالفردان لم يخل أو كالحامل
والغير بدعي فبحيض من خلا
لمن تحيض واختلا لو ينطق
وان يفرق في طهور حسن
وأكثر لذى في الاشهر ارسل
راجع وثان الطهر ان شافعلا
انت لسنة ثلاثا طالق

توزع الثلاث في الطهور	وصح قصد الجمع أو شهود
وأوقعوا طلاق كل بعل	متصف بحلمه والعقل
مريضاً أو رقيقاً أو سكراناً	أو أخرساً إشارةً أباناً
أو مكرهاً أو مخطئاً أو هازلاً	أو سفهاً أو كافراً أو ذاهلاً
لا سيد لمرأة العبد ولا	ذی جنة ولا الهوى مرسل
وصاحب الانماء والمبرسم	وذی العته ومدھش ونائم
وأي زوجين لثان ملكاً	أو بعضه ابطال نكح سلكاً
وفي الطلاق بالنساء العبرة	فائنان رق وثلاث حرة

﴿ باب الصريح ﴾

وهو الذي في الغير لم يستعمل	وطلقة رجعية به اجعل
وان نفى قصد أو الغير يُرد	وصح في الطلاق تليث قصد
وأوقعوا للكل أن يضاف وما	يكفى به عنه وجزءاً بهما
لو قال منك الوجه أو يدا وضع	رأساً وقال ذا كذا فلن يقع
وجزاء طلقة كهي فائنين في	ثلاثة الانصاف للفرد اقتفى
وطلقة رجعية في من هنا	حفصة طالق الى هذا البنا
وفي العراق أو بها أو دارى	والظل ثم الشمس والجار
منجزا يقضى كانت طالق	حبلى وبالبس كفى مُعلق

﴿ فصل في اضافة الطلاق الى الزمان ﴾

وان يضافه لغد صباحاً يني	واقبل قضائية عصر مع في
وطالق فلانة اليوم غدا	أو عكسه لأول فاعتمدا

وطالق ذى فردا أو لا أو معا
 كفى صباى أو قبيل نوجد
 وقبل موتى بكذا ان يسبق
 وان يميت بعد المضى يستند
 وقبل أن ينجىء زيد بكذا
 ويوم نكحك وفي الليل عقد
 وأنا منك طالق لغو وفي
 وأنت طالق كذا يشير مع
 ما لم أطلقك فانت طالق
 وان يقل ان لم فليست تطلق
 ومثل أن من غيرنية اذا
 ما لم اطلقك فطالق وصل
 وان يكن تشبيه أو زيدا يفد
 كطالق بائن او كالمدره
 موتى أو مع موتها ان يقعا
 أو أمس واليوم النكاح عقدوا
 مماته مضيه لا تطلق
 وقوعه وورثت فيما اعتمد
 وجاء بعد فاقصا يحتمل
 يحتمل اذا بخلف أمرها بيد
 بائن أو حرام أن ينو يف
 أصابع بقدر عدها وقع
 بالصمت تطلق ومتى تطابق
 حتى من الزوجين فرد يزهرق
 وحكم ما عندهما قد أخذاً
 فأنت طالق بهذه حصل
 وصف فبائن وثلاث إن يود
 ومطلقاً ثلاث بنحو أكثره

﴿ باب طلاق غير المدخول بها ﴾

ان غير من خلا ثلاثا طلقا
 وعدد ومصدر والوصف مع
 فقبل أن تمت لغا وان فصل
 وطلقة والمثل أو قبل وسط
 وقبلها أو بعد وسط أو معا
 أنت وبانت واحدا ان فرقا
 طلاقه بتلك لابه يقع
 بها مشيئة بعد قد وصل
 أو بعدها بانت بطلقة فقط
 أو معها فبائن اجتماعا

وان كذا فانت ذا وذا أفردا وان يؤخر شرطه تعددا
وطالقي مرأته وأكثر منها له في صرفه يخير
﴿ باب الكنايات ﴾

وبأن بها خلا كاعتدئ وفي سوى اختاري اثنان بالقصد
وانو بكل للوقوع باطنا كذا القضا فيما لرد أمكنا
مكتب شتم اذعدا ذكرا كذا ما ليس يني ذين اذرضا احتدئ
والباين الاصلى ولو مكفى طرح بعد البوائن ان اخبار يصح
﴿ باب تفويض الطلاق ﴾

قال لها اختارى نواه لم يقع الا اذا اختارت وعوده امتنع
وفي محل علمها يخص ذا ما لم يزد متى تشائي أو اذا
لوجلست أو في القعود اتكأت أو عكست أو للشهود قد دعت
أو لأب مشورة أو وقفت ركوبها على الخيار بقيت
وشرطوا في واحد العبارة ان تذكر النفس أو اختياره
لو ثلث اختارى فأياً رامت أو قالت اخترت ثلاثا بانت
وأمرها والاختيار ان مما طلقه الرجعي فيه وقعا

﴿ فصل في الامر باليد ﴾

واخترت نفسى واحدا لو قالت وقد نوى فيه الثلاث كانت
والليل لا يدخل في بيدها أمر لها اليوم وبعدها غدا
فاليوم ان ردت ففيه الامر قد لغا وكان في يديها بعد غد
ولفظ بعد أن حذفته دخل فان ترد اليوم في غد بطل

﴿ فصل في المشيئة ﴾

وطلق النفس فنلت تقع
وان تكن واحدة قد وقعت
وان تقل ابنت نفسي وقع
كطلق ثلاثا ان شئت فذا
ولو بيائن أو الضد أمر
انت كذا ان شئت قالت شئت ان
أو شئت قالت ان كذا للمعدم
متى تشائي أو اذا فلا يُرد
وكما لها الثلاث فرقت
وكيف شئت يأسعاده طالق
فان تشأ ثلاثة أو بائن
وكم وما فما تشاء تفعل
ومن ثلاث ما تشائي طلق

ان ينوها الا فلا شيء يقع
فطلقا رجعية قد وقعت
رجعية وليس في اخترت يقع
قد خالفت وحكم عكسه كذا
فعمكست فأمر ذاك المعتبر
شئت فقال شئت بالقصد قرن
يلغو وان لذي الوجود قد لزم
بردها وطلقة لها فقد
وحيث اين بالمكان خصصت
رجعية في الحال تلك تلحق
فان نواه البعل فهو كائن
بمجلس فان ترد يبطل
او قال فاختراري فدونها انتق

﴿ باب التمليق ﴾

وشرطه ملك أو أن يضيف له
كذا وجود الشرط فردا الا
فان نكحت بعد ثان لم يقع
ومن زوال الملك ليس ابطلا
وان يكن في الشرط خلف فان

وان ينجز الثلاث أبطله
في كلما فبالثلاث انحلا
الا اذا مع الزوج اجتمع
وانحل من وجود شرط مرسلا
يخلف يقدم حيث لم تبرهن

نعم لها ان علمه من عندها في حق نفسها فقط كودها
ولم يقع في ان تحض حتى استمر وحیضة ان زدتها فليحصل
ويوما ان صمت تبني يأتي وان بشرطين يعلق فليقع
وعتقا أو ثلاثا ان علق في وليس في الرجمي فيه راجعا
ومن عليك انكح تبني فان وان بان شا الرب يوصل لم يقع
وان بنى أو لام أو باء يصف وصح من ثلاث استثنا الاقل

﴿ باب طلاق المريض ﴾

من هلكه يغلب بالطلاق فرّ كذا ضنى يعجزه في خارج
فان بين بلا رضاها ترث كذا المبانة ابن زوج قبلت
اولا عن أو آلى به لا ان عرض وان بين فيه فصحة أت
او ان بين بأمرها او تحتلع وان بأجنبي او بلازم

وفي التبرع على الثلث اقتصر البيت عن اقامة الحوائج
ان موته في الاعتداد يحدث ومن ابان لطلاق طلبت
إيلا بصحة وبانت في المرض او ان بين فكفرت ثم اهدت
او نفسها تختار فارثا تمتنع افعالها علق حال السقم

او مطلقا بفعله او يرتدد
لو بالرضا ابان او تصادقا
قباء او اوصى لها فالأسفل
لو سبب الفرق ولو هو ردّه
ولم تصر ذات فرار حامل

ترثه أن في سقمه الشرط وجد
على ذمى في الاعتدال مطلقا
منه ومن ميراثها يحصل
انت بسقمها يرث في العدة
الا اذا بها المخاض يحصل

﴿ باب الرجعة ﴾

هي استدامة ملك كائن
بنحو راجعتك يامرضيه
والنكح او بدبرها المجامع
وليس رجعى لو طء ما نعا
وحب ان يعلمها بها كذا
وندبوا اشهادة لسكن فلا
لو بعد عدة بها ادعى اسمع
كقوله وهو بها بالامس
بخلف راجعتك فهي قالت
ومن سوى الفسل ارتجاع ينقطع
الا به او بمضى وقت
وان بفسل تنس عضوا كاملا

في عدة ان لم يطلق بائن
وبالذى يحرم الصهرية
ومع إياها صحت المراجعة
وازينت ان ترج ان يراجعا
ايدانها قبل الدخول يحدى
يظمن بها من قبل هذا مرسلا
ان صدقت او باحتجاج يدعى
راجعتها وان تقل بالعكس
مجيبة بعدنى قد فانت
ان آخر الحيض على عشر قطع
صلاة او لها بترب تأتى
رجعتها يملك وان اقل لا

فصل

في عدة او بعد من بصغرى
ابنتها انكح لا اذا بكبرى

مالم يظاً ثان ولو مراهق
 وتمض ايضا عدة الثاني وما
 وحملت بشرطه لكن على
 ذات الثلاث بانقضاهما اذا
 واحتمل الوقت فأدنى العده
 ولو ثلاثا سمعت او باثنا
 فهل لها قتل فقولان نعم

﴿باب الایلاء﴾

حلف على ان لا يظاً منكوحته
 اقلها اربعة من اشهر
 وحكمه باثنة ان يك بر
 والحلف لم يسقط متى تأبدا
 فثانيا وثالثا ان عقدا
 فيعد ثان ان نكح لم تطلق
 وليس بالجزم يكون موليا
 وان عن الجماع يعجز مدته

بالله او ربط المشق مدته
 ونصفها لامة فقدر
 الا فتكفير أو الجزاء قر
 بذكره التأييد أو ما قيذا
 لفقد فيء أخريين اوردا
 وان يظاً كفر فالحلف بقى
 لو ساعة من سنة مستثنيا
 فبالمقال اعتبرن فيئته

﴿باب الخلع﴾

فصل من النكاح موقوف على
 وما به باس حاجة وصح
 وهو بحقه يمين قبل أن

قبولها بالخلع أو ما ماثلا
 بدل خلع ما لامهار صلح
 تقبله فما له عود اذن

وما على مجلسه يقتصر
 وكالمعاوضات فيها فقبيل
 وشرط تخيير ولو عاماً وفي
 وأخذ شيء ناشز فأكره ومع
 وإن طلاقها بخمر كانا
 كالخلع لكن بائن به ثبت
 وإن نزل من مال المهر نزل
 وبكذا الثلاث طلقني فإن
 وفي على كذا فأفرده يقع
 وطلقني النفس ثلاثاً بالحل
 وانت طالق بألف أو على
 وطالق ذي وعليها ألف
 فالعتق والطلاق قد كانا بلا
 وأمس طلقته بالالف فلم
 بحلف بيع اذ قبولاً ضمناً
 ولو على المال اختلاعا ادعى
 وبقيت دعواه في المال على
 وبالمباراة والخلع سقط
 كذلك الانفاق إن نص خلا
 وغير ذات الرشد إن تخلف

وما اشتراطاً للخيار يظفر
 منها الرجوع قبل ما البعل قبل
 مجلس علمها قبولها اقتنى
 أكرهه لها بلا شيء وقع
 ففيه رجعي أتى مجاناً
 كاخلع على ما في يدي وقد خلت
 أو من دراهم ثلاثة تعد
 يفرد بطلقة على الثلث تبين
 رجعية وما بشيء قد رجع
 كذا على فأفردت لن يحصل
 قبلت بانت وبالألف عدلاً
 أو أنت حر وعليك الضعف
 شيء وقال الواو للحال اجعلاً
 ترضى وقالت بل فقله أتم
 إقراره به على ما بينا
 فانكرته فالطلاق وقعاً
 حالتها وعكس ذلك فلا
 حق لكل بالنكاح إذا ارتبط
 سكنى نعم عن مؤنة السكنى أقبلاً
 بما لها بغير شيء يقع

كخلمه طفلاته به نعم لو ضامننا يخلع صح والنزم
وان عليها الالف وهي تعقل فقبات بغير شيء يحصل
﴿ باب الظهار ﴾

تشبيهه منكوحة له بمن عليه حرمت على طول الزمن
وطأ وداعى أب حتى كفرا وان يطاء من قبل حسب استغفرا
وعوده الذى بقرآن ذكر عزم على الجماع عزما مستمر
وذي على مثل أمي ان قصد ظهاراً أو طلاقاً أو برا ورد
الا لغا وان يزد حراما فالبر لا يصح ان يراما
ولفظ ظهر بعد مثل ان أخذ فهو صريح في الظهار حينئذ
ومن نساء ان يظاهر كفرا لكها بخلف ذا الايلا يرى
﴿ فصل في كفارة الظهار ﴾

تحرير شخص رقه تم ولم يفته جنس نفعه ولو اصم
وان لها حرر نصف عبده فباقيا قبل المسيس يجده
لا ان يكن بعد ولا ان فعلا بعبد الاشتراك ذاك مرسلا
وصام شهرين ولا ان لم يجد ذا منهما الفرض ومنهى فقد
وان يكن وطء أو الافطار في خلال ذين مطلقا يستأنف
لا ان يطاء في وسط الاطعام وما كفى العبد سوى الصيام
ستين مسكينا كفطر أطعما ان لم تطق صوما أو اد القيا
وان يُغَدَّ وبعش ذى كفى كما لواحد شهرين وفي
يجزيه ان تطعم بالامر واعدلا بشرطه وفي كدين مرسلا

وان فداً أو طعم تكفير تبج صح وعشرا أو زكاة لم يصح

﴿ باب اللعان ﴾

وذا شهادات مُقَوَّاتُ يَمُنُّ لها بلعن والغضاب تقرن
 في حقه عن حد قذف قامت وحد من زنت بها قد نابت
 وشرطوا الاحصان في العرس فقط كذا قيام النكح صح يشترط
 واهله أهل اذا الشهاده ووصفه ما النص قد أفاده
 وبعده داع كوطئها امتنع وبعد فرق القاضي بائن وقع
 فللزنا زوجته ذى ان نسب أو نجلها نفى ورامت ما وجب
 لاعن الا احبسه حتى فعلا أو باء بالكذب فحده اعمالا
 فان يلاعن لاعنت الا اسجنا وليس شى أن تصدق في الزنا
 وان نفى حملا فلا لعن وفي زنت ومنه الحمل ذا لعن يفي
 وما نفى الحمل ولعن ينقضى لو خرس في ذين أو فرد قفي
 لو حين آلة شرى او هني نفى وفرقا بُعيد اللعن
 نفاه عنه حاكم لا بعد فان يكذب نفسه يحد
 وجاز نكحها كذا اذا زنت أو قذف الغير وحده ثبت
 وان يكن أول توأمين قد نفى وقد أقر بالثاني يحد
 وفي انعكاس فليلاعن والنسب في الصورتين كونه له وجب

﴿ باب العنين وغيره ﴾

ذا من على جماع فرج عرسه لم يقدرن لمانع في نفسه
 فان يحد جبا به حالا فصل لان يجب أو عن بعد ما يصل

لو ولدا زوجة محبوب أنت
ولم يكن تفريق قاض باطلا
ووطأ ان تنكر فان قالت ثقه
أو ثيب فهو بحلف أثبت
كما اذا اجله القاضى سنة
وان تكن لزوجها تختار
لو نكح الاولى او اخرى تعلم
وهو لمولى ثم لم يخير
من بعد تفريق لعامين ثبت
وان يكن بعنة قد باطلا
بكر فعرس بالخيار فائقه
ثم الخيار بالتراخي ثابت
وقد مضت ولم تخصم زمنه
ولو دلالة لغا الخيار
بحال ذاك فالخيار يهدم
احد زوجين بعيب الآخر

﴿ باب العدة ﴾

تربص يلزم اذ يزول
والحيض الثلاث للحرائر
ومع شهور أربع أيام
وحيضتان للاماء العدة
وعدة الحامل وضع الحمل
وعدة الوفاة أن من بعد ذا
وعرس من فر لها أقصى الاجل
واستأنف العدة للاياس
ومن تطأ بشبهة أو فاسد
يحيض للموت والغير ابعلا
معتدة بشبهة ان فعلا
نكح وكان الموت أو دخول
الا فقل ثلاثة من اشهر
عشر موت مطلقا ترام
ونصف ما حرة من مده
ولو لدى موت الصغير البعل
تحمل والانتساب فيهما انبذا
وانث لعتق عدة الرجعى حل
قبل تمام الحيض كانعكاس
نكاحها كذاك ام الولد
ان حملن والاياس زحلا
بها تجب أخرى وقد تداخلا

والحيض فيه طلقت لم يمدد وعدة تمضي وان لم تعهد
 من في اعتدادك ان نكحت ثما طلقت قبل الوطاء مهر تما
 وهي عليها عدة مبتدأه والغزن بذاك يا صدر الفشة

﴿ فصل في الحداد ﴾

تحد الممات والبينونه حتما بترك طيبها والزينة
 والكحل والحناء والمعصر ونحوها الا لدفع الضرر
 وخطبة المعتدة احظرن وفي عدة موت حل تعريض يفي
 والطلاق مطلقا معتده لا تخرجن من بيتها في المده
 وجاز في وفاته لنيل العيش في اليوم وبعض الليل
 وتان تعتدان في بيت يجب فيه اعتداد ان يكن عذر سلب

﴿ باب ثبوت النسب ﴾

أدنى زمان الحمل نصف حول وسنتان لاجل الحمل
 ونسب في عدة الرجعي حل وعدرجعوا لو لالعلي أو أجل
 وفي اعتداد البت ان لاسفل عامين الا بادعاء حصل
 ومذ طلاق من تراهق ان خلا لاسفل التسع شهور حصلا
 ومذ مماته اذا كبرى اجعلا لاسفل من سنتين مرسلا
 ومذاقرت بانقضائها حقها لاسفل الست الشهور مطلقا
 واثبتن ان جحدت ولاده معتدة بكامل الشهادة
 أو حبل بدا كعرف فيه وهكذا تصديق وارثيه

﴿باب الحضانة﴾

وأمه فامها فأم أب	أولى بحضن فشيقة النسب
فاخته لامه فالاب ثم	بنت اخته لابوين فلام
نخالة فابنة أخت لاب	ثم بنات الاخ ثم اخت الاب
وفي بنات الاخ والخالات	وعمة ترتيب اخت آتى
فالعصبات مثل أرث لكن	ليس سوى المحرم بنتا حاضن
فمحرم ذو رحم ويؤثر	عند التساوى أورع فالأكبر
وحق من لاجنبى من ولد	تتكبح اغا وان تفرقا يعد
وغنيت عن حضنها بتسمع	جارية و غامة بسمع
وما لمن طاق ظمن بالولد	الا لموطن لها به عقد

﴿باب النفقة﴾

انفاق عرس كسوة سكنى على	بعل بقدر حالتهم اجملا
صغيراً او فقيراً او ذات غنى	او صغراً او وطء تلك أمكننا
لا حال غصبها وحج دونه	كالنكاحات منه والمسجونه
وزوجها ان موسراً لخادم	فحسب ان مملوكها فالأرم
والطبخ والخبز عليه ان أبت	ولم يكونا شأنها أو مرصت
قضى بانفاق اليسار مثلاً	فالخال ان تحولت تبديلاً
وان أبى الانفاق أو يهجز فلم	يفرقا وباستدانة حكم

والماضي ان شهرافا كثر سقط
 ومطلقا يموت أيهما انعدم
 كذا الطلاق والنشوز عدوا
 معتدة الطلاق كالفرق بلا
 وان به فقط لها سكنى وما
 ثم لطفلك الفقير انفق
 وما على الارضاع أم تجبر
 لا الأم في نكح أو العدة ثم
 وموسر يسار فطر انفقا
 ومحرم ما ذا رحم وفقر
 ولم يكن أب بانفاق الولد
 وما بخلف الدين مان إلا
 للاب في الانفاق بيع عرض
 للعرس والولد ووالديه في
 به وذي فافرض كذا ان تذرذا
 ومالدى أولى ليئففقوا وان
 وان بانفاق سوى العرس قضى
 الا اذا كان قد استداننا
 ومكان ملكا ان أبى من كسبه

لا ان قضاء أو رضاه ارتبط
 ما لم تك أدانت بأمر من حكم
 وما الذى عجل يسترد
 عصيانها انفق عليها مرسلا
 شيء لمعتدة موت محتما
 كذا كبير كسبه لم يطق
 وعندها مرضعة يستأجر
 ذى بعد أولى ان مزيدا لم ترم
 أصلا فقيرا باستواء مطلقا
 وعجز كسب مثل ارث يجري
 مشاركا وعكسه كذا يعد
 زوجته وفرعه والا صلا
 ابن كبير غاب لا كالارض
 مال الذى غاب لدى معترف
 وحلفنهم والكفيل فخذنا
 يعطوا وديعة بلا أمر ضمن
 يسقط ان شهرافا كثر مضى
 وأمر ذى القضا بتلك كانا
 ينفق الا يئمه يؤمر به

كتاب الاعتاق

اسقاط حق سيد وصح في
 كَأَمَّ ذِي أَوْ ذَا أُنَى أَوْ جَدِي
 أَوْ ذَاكَ مَوْلَايَ وَيَا مَوْلَى وَيَا
 وَنَحْوَ رَأْسِهِ كَمَا لَهُ رَوِي
 كَمَا أَخِي وَمِثْلَ حَرِّذَا وَلَا
 وَمَحْرَمًا ذَا الرَّحْمِ أَنْ يَمْلِكَ عَتَقَ
 اللَّهُ وَالْأَصْنَافَ وَالشَّيْطَانَ صَحَّ
 وَحَمَلًا أَنْ حَرَّرَ وَحْدَهُ عَتَقَ
 إِذَا لِنِصْفِ الْعَامِ فَلَا عَلَى أَنْتَ
 وَاتَّبَعَهُ فِي حُرِّيَّةٍ رَقٍّ وَفِي
 وَمَلِكٍ مَوْلَى مَأْمَنَ الْبَعْلُ أَنْتَ

﴿باب عتق البعض﴾

وصح اعتاق لبعض في الذي
 حَرَّرَ قِسْطَهُ فَنَافَ اعْتَقَا
 أَوْ ضَمَّنَ الشَّرِيكَ مُوسِرًا عَلَى
 يَبْقَى سَعَى وَكَالْمَكَاتِبِ احْتَذَى
 أَوْ رَامَ سَعْيًا بِالْوَلَاءِ اتَّفَقَا
 عَبْدٌ يَعُودُ وَاحْتَصَصْنَاهُ بِالْوَلَاءِ

﴿باب العتق على مال﴾

بِالْمَالِ أَنْ حَرَّرَ يَعْتَقُ أَنْ قَبِلَ
 وَلَوْ عَلَى الْخِدْمَةِ عَامًا فَارْتَضَى
 عَلَى أَعْتَقَهَا بِذَا الْآلِفِ عَلَى
 أَوْ بَادَاءَ الْمَالَ مَأْذُونًا جَعَلَ
 يَعْتَقُ حَالًا وَبِخِدْمَةِ مَضَى
 تَزْوِجُهَا مِنِّي فَعْتَقَا فَعَلَا

وقد ابت بغير شيء عتقت وان يزد عنى فالالف قسمت
فما أصاب قيمة لذا حتم وقسط مهر المثل ان تنكح لزم
وان يحرر امة له على نكح به فمهر مثل بذلا
وان ابت فقيمة منها تعد الا اذا تكون ذى ام الولد

﴿باب التدبير﴾

بموته المطلق ذا ان علقا عتقا ومن ثلث بموت عتقا
ان لم يحط دين بذلك ثم لا عن ماله بنحو بيع زحلا
واستخدمن وطأ وزوج آجرا وان تلد منه لغا مادبرا
وبيع في ان مت من هذا المرض والعق بالشرط من الثلث عرض

﴿باب الاستيلاء﴾

وان من المولى يعرف ولدت او بعد وضع بالنكاح ماسكت
فلا تملكهن وطأ واستخدما وانكحن آجر ولم تقوما
وان تلد اخرى بلا ادعا لزم بخلف اول وبالنفي عدم
وان يمت فمن جميع المال قد عتقت وما سعت بحال

كتاب الايمان

وهي غموس ان بعمد كذبا يخلف وفيها الاثم حسب فتبا
ولغو ان بظن صدق مثل ما يجرى بلا قصد وليس آثما
وذات الانعقاد ان يخلف على آت وتكفيرا بحنت فعلا
بخطأ أو سهو أو كره عقد وحنثه بالفعل مطلقا يرد

وليس في مستقبل لغو وفي
 وحلف باسم الاله مرسل
 أو صفة الاله ان بها عهد
 ولا انعقاد بالسوى بل حظر
 وعهد مولانا ونحو أقسم
 وهكذا تحريم شيء ولو
 تحرير أو اطعام عشر فقرا
 وصام بالولا ثلاثا إن عجز
 ولا انعقاد ليمين الكافر
 وليوف نذراً مطلقاً إن بقرب
 كنذره القربة ذي معلقاً
 وليوف أو يكفرن ان لم يرد
 ﴿باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والايان وغير ذلك﴾
 يخص بالعرف ولم يزد وقد
 وليس بيتاً مسجد وبيعه
 كذلك الدهليز ثم الظلال
 والبيت ذابالهدم زال مسجلاً
 والدار أن تهدم فليست داراً
 ولو اذا تعاد لا ان جعلاً
 ومن على سطح يكن قد ارتقى
 جميع أزمان غموس قد تقى
 لكنه دين لو محتملاً
 أو نحو تطبيق بلا النهي اعتمد
 في ذاك بل يخاف منه الكفر
 وربطه كفراً بشرط قسم
 محرماً ان يك انشاء نوى
 أو كسوة لهم لتكفير يرى
 وان يكفر قبل حنث لا تجز
 وردة بها اليمين أهدر
 مقصودة من جنسها شيء واجب
 بما يريد وشرط حقاً
 شرطاً اذا يكون شرطه وجد
 يرى مجازاً عندهم فيعتمد
 كنيسة والكمبة الرفيعة
 لا صفة على الذي قد عولوا
 كذا منكر وان يعد فلا
 ما لم يكن للدار قد اشارا
 ذي غير دار وكذا البيت ارسالاً
 فداخل وقيل لا ووفقاً

ومن يقف في طاق باب دخلا
ودوم سكنى أو ركوب لبس
والدار ذى لا اسكنن فخرجا
والحنث في وربنا لا أخرجنا
وان يقل لا اخرجن الا الى
ان قصده ذى بالخروج ثبتا
لا اخرج أو اذهب لمصرف ذهب
فان يحجز عمرانه ينويها
لا يأتينه فليدعه ابدا
ليأتينه ما أتى حتى انتقل
وان يقيدها بوقت يعتبر
ليأتينه في غد ان يستطع
والقدرة التي بفعل تقرر
ولا تحيء بغير اذني عمره
بخلف الا ان وحتى وورد
وشرطوا للحنث في ان تشر
حلفه وال بكل مفسد

ان كان لو اغلق كان داخلا
كالبدء لا دخوله والعكس
والاهل والمتاع ابقى مانجا
وحامل بأمره قد أخرجنا
جنازة فالحنث لن يحصل
وان لشيء آخر يكن أتى
يريد مصراً ثم عودا قد أحب
فالحنث جا بخلف لا يأتها
ومدة الوقت اذا تقيدا
فرد فحنث آخر الحياة حل
آخره فان ممات قبل بر
فذا على رفع الموانع اتبع
اذا نوى فهو فقط يدين
فاشترط كالا الاذن كل مره
تعدد بدين ان يكن قصد
لمن يريد الشرا بالفور
ليعلمنه بالتولى قيّد

﴿باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام﴾

لا يأكلن من نخل أو شاة على
ورطبا أو لبنا أو بسرّا فلا
ثمره ولحمها حسب احملا
يأكل فحنث مطلقا ما حصلا

بالتمر والشيراز ثم الرطب
 لا يأكل بغيره أو المرطبا
 لا يشربا اكباسة البسر رطب
 وهذه الحنطة ليس يأكل
 وفي الدقيق ذا بما منه عمل
 وإن لبست ونوى معينا
 لا يشرب من دجلة احملى على
 امكان بر لانعقادها اشترط
 ففي لا شرب ماء الكوز ذا
 كذلك ان يكن به ماء ثبت
 ولا افارقتك حتى تقضيا
 والحنث حالا في الحال عاده
 كحلفه ليصعدن ذا السما
 وبالندا ايقاظه كلام
 ولا يكلم عبده ففعلا
 وفي الصديق أن يشرب يحنث وما
 ورب هذا الطي لسان لا اجي

﴿باب اليمين في العتق﴾

والولد الميت بحق غيره
 والآخر السبوق والاول ضد
 لاحق نفسه كحى أجره
 وآخر لوقت ملك يستند

وكل عيب بكذا قد بشرنا حر فسابق بها تحورا

﴿باب اليمين في البيع والشراء والنزوح وغير ذلك﴾

لم يحنن بأمره ان يفعل واللام للتعليل ان بقابل وغيره ان ينو صدق في الذي وغير باطل بكذا لبيع ولب ولو على الماضي الفساد يشمل ولا يصلي حنثه بركه ولا يؤم حنثه اذا اقتدى وصومه بساعة اذا قصد علي قد نكحت ذا تطاق كل وقيل لا ووفقوا وان يجب والنكر عم النكر لا المرفا وماشيا فليحجج او كذا اعتمر وان خروجا او ذهابا ما التزم

في نحو بيع ضرب نجل جدل نوب تصل الا فللملك اجعل عليه الا فالديانة احثد واقصر على الصحيح نكحا والقرب وان يكن نوى الصحيح يقبل وفي صلاة ان اتم شفعه وصدق ان امامة لم يقصد ويوم ان صياما او يوما يزد امرأة لى قال ذى أيضا يحل اغير ذى لك امرأة ذى لم يصب في جملة الا اذا القصد وفى للبيت أو كعبة ان مشيا نذر كالمشي للصفاء ومروة حرم

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

وبالحياة قيد الدخول لا الغسل والحمل ولمس ثم هل ليضربن هند ألف مره وبر في ليقضينه اليوم حق

ضرب كلام كسوة تقبيل يشترط قصد الضرب لا والوجه بل فلتحملن على سبيل الكثرة بالزيف أو نهرج أو مستحق

لا برصاص أو بـستوق وفي بيع به لا الوهب والابرا يفي
لا يأخذن الا جميعا ماله فترك البعض من الذي له
وأخذ الباقي منه كيف اراده فالخنت عنه ينفي

كتاب الحدود

وانها عقوبة بقدر حقا لربي وجبت للزجر
ومحصنا زنى أرجن والغيرا خمسين فاجلد ومائة لو حرا

﴿باب الشرب﴾

وما برمح حد ثم جلد حر ثمانون ونصف عبد

﴿باب القذف﴾

ذا نسبة المحصن للزنى وفي ثبوته والقدر شربا يقتفى

﴿باب التعزير﴾

وليس تقدير به وانما للقاض فوض وبمال حرما

كتاب السرقة

بالعشرة الدراهم اقطعه اذا بخفية من حرزها ذى أخذ

كتاب الجهاد

وفرضوا كفاية فى الابتدا وفي الهجوم عينا أن تجاهدا

كتاب اللقيط

ونذب التقاطه وفرضا كفاية لو خوف هلك عرضا

وعينا ان به السوى لم يعلم كروية الاعمى بيهر يرتى

وماله احتاج ببیت المال
وارثه فيه جناية كذا
واثبت من اثنين أو الفرد النسب
وسابق من خارجين متنصر
واثبت من الذمی وهو مهتدی
ومن رقیق وهو حرا یبقی
وما وجدت معه ماله وعن
وآجرا قبض وهبة ادفع فی الحرف
ان اللقيط خاليا عن مال
ومنه قهرا غيره لا يأخذا
وذوید علی سواه منتخب
وفی التساوی من علامة ذکر
ان فی مكان ذمة لم یوجد
وما بغير الاحتجاج رقا
امر من القاضی له منه اصرفن
وعن نکاح ختنه بیع تکف

كتاب اللقطات

امین ان یشهد لدی أخذ وقد
وحرّم لقطّة منه کحل
ولو غنیاً للفقیر یدفع
فان یجیء ضمّن أیا منهما
وصح الالتقاط للبهائم
وباعها ان کان لا تواجر
ومن علی لقطّة ینفق کذا
مالم یقل قاض لعود أنفقا
ومنعها من ربّها له اذا
وما بلا الحجة دفع وبلا
عرفها الی الایاس یعتمد
وبعده له انتفاع لو أهل
ومن عیبده وطفله امنعوا
ولأرجوع وخذن لو قائما
وآجر القاضی للانفاق اعلم
وان رأى الانفاق أولى یأمر
لقیطه فقد تبرع بذّا
کما اللقيط بعد حلم صدقا
انفق بالامر الی أن يأخذا
جبر متى علمها فحالا

كتاب الابق

وأربعون درهما لمن برد مدة قصر والاقل القدر عُد

كتاب المفقود

ان موته يجهل فقااض ينصب
ومنه الاقربا ولادا ينفق
فان مضى تسعون عاما مذ ولد
وليرثوا منه اذن لا قبلا
ويحجب المفقود والاجل قف
لو حجب نقصان كذا الحمل عرف
من يحفظ المال وحقا يطلب
وعرسه أيضا ولا يفرق
فيحكم بموته فلتعتد
ولم يرث من أحد ذا أصلا
لو حجب نقصان كذا الحمل عرف

كتاب الشركة

وعينا او ديننا بأي وجه ان
فكل أجنبي بحظ الآخر
وشركة العقد بعقد فاجعلا
ففوض ان أيضا حوت تكفلا
وأمنع عنانا مثل ذا بما خلا
ونصف عرض ذا بنصف عرض ذا
وهي عنان لو وكالة حوت
ومع تساوي المال لاربح وضد
ومال ذين أو وحيد لو خوى
وكالمضارب الشريك يعمل
تلكا فشركة الملك تعن
في غير خلط اختلاط ضرر
واشروط بها وكالة ان تقبلا
وفي تصرف ومال مثلا
تقدين والتبر وفلسا عوملا
ان بدلا فعتداها نفذا
فقط وذو بيمض مال صححت
كذا بخلف الجنس أو ووصف ترد
قبل الشرا فالاشترالك قد هوى
لكنه ضارب حيث يرسل
وعينا او ديننا بأي وجه ان
فكل أجنبي بحظ الآخر
وشركة العقد بعقد فاجعلا
ففوض ان أيضا حوت تكفلا
وأمنع عنانا مثل ذا بما خلا
ونصف عرض ذا بنصف عرض ذا
وهي عنان لو وكالة حوت
ومع تساوي المال لاربح وضد
ومال ذين أو وحيد لو خوى
وكالمضارب الشريك يعمل

وهي تقبل اذا الاعمالا تقبلا ربح على ما قال
 والتمن ما آخر قد قبلا ورأى كلاً وهو اجراً سأل
 وهي وجوه ان بوجه شرياً ربها كشرط فسمه المشري اجرياً

فصل

وليس شركهم بما أئبها كالصيد حطب واستقى صحبها
 وأجر مثل للمعاون نقد والربح كمالا شرك قد فسد
 ويطل الشرك جنون أطبقا وجحد شرك والمات مطلقا

كتاب الوقف

الوقف جائز لديه ومضى ان كان قاض بلزومه قضى
 ولازم بالقول قال واشترط يعقوب تأييداً ولو معنى فقط
 وذكره الشيبان قال لازم والقبض والافراز فيما يقسم
 والكل من قوليهما قد رجحوا لاقوله والثان قيل أرجح
 ووقفه المسجد لو مشاء من قبل الافراز امتنع انجاء
 وملكه ما زال حتى يعزله عن ملكه وبشرط الطريق له
 وبالصلاة فيه يأذن الملا فان يصل فردا ملك أعزلاً
 واعزل بقول حسب عند الثاني وللخير اشترط الشيباني
 ووقفك المنقول قد جاز تبع وقصدا ان به تعامل وقع
 والبدء من ريع بتعمير وان داراً فمن سكنى له به فمن
 فان أبى أو عاجزاً يعمر بأجر دار ذو القضا أو ناظر
 ونقضه الى العماره دفع وبين أهل الوقف قسمه امتنع

وربع وقف ان لنفسه جعل أو الولاية استقام ما فعل
وكالوصي لو يخون نزعا ولو مع اشتراط ان لا ينزعا

كتاب البيوع

تبادل المال بمال يوسم بيعا بايجاب قبُول يلزم
لماض أو حال هما أو واحد وبالتعاطي مطلقا يعتمد
وان عن ايجاب يعد يطل كما تفرقا قبل القبول فيهما
والعلم بالوصف وبالمقدار للبيع شرط في سوى المشار
وصح بالخال ومعلوم الاجل لكن بموت من عليه الدين حل
وان نقود تختلف مالا فقد ولم يعينا بمجلس فسد
وبأنا أو حجر لم يعرفا قدرا فبيع طعاما أو مجازفا
وصبرة لو باع كل كيل بدرهم فلازم في الكل
والثوب والثلة هكذا كما اذا بجملة المبيع وسما
ففي ازدياد الصبرة اردد فاضلا وافسخ لنقص أو بقسط اقبلا
وجملة الاذرع ان سمى وما كل ذراع بكذا تكلمنا
نخذ لنقص بالمسمى أو دع والفضل خذ بلا خيار البائع
وفي الشياه ان كثوب أولا فافسدن لو ناقصا أو فاضلا
أو ثانيا يفسخ لنقص أو نقد بقدر ما بقى وفي الزيد فسد
كبيعه للعدل أو للغنم مستثنيا منها لفرد مبهم
وعشرة الاذرع من خمسين من دار وفي السهام تصحيح زكن

ثوبا على أن هو عشر اشترى كل ذراع بكذا حتما شري
 بالعشر في عشر ونصف ومالك بالتسع في تسع ونصف أو ترك
 ﴿فصل فيما يدخل تبعا ومالا﴾

في الدار مفتاحا بغير أن ذكر ادخل كذا البنا وفي الارض الشجر
 لا ثمر في شجر والزرع في أرض وبائع اذا قطعا يفي
 وبارز الاثمار بعه مرسل والمشتري في الحال قطعا فعلا
 والبيع ان شرطت تركا فسد وان تناهت جاز فيما اعتمدا
 وجوز استثناءه ارطالا اذا سمي وبيع الجوز في القشر كذا
 وان اجر السكيل ثم الذرع والوزن والعد على ذي البيع
 واجر وزن ثمن من مشتري كذا ك نقده وقطع الثمر
 وسلعة بيعت بنقد قدما ثمنها الا معا تسلم
 لو ثمننا زيفا رأى فليس له طلبها وحبسها ليبدله
 وبالجياذ فالزيوف استبدل ان وقت قبض حال تلك تجهل
 لو سلم المشتري ومات مفلسا فبائع بالغرماء ذو ائتمسا

﴿باب خيار الشرط﴾

وصح اياما ثلاثا لا أجل لكن اذا اجاز في الثلاث حل
 وفي الذي يلزم والفسخ احتمل كالتقسم والبيع جواز ذاك حل
 شري على ان لم يكن بيع اذا لم ينقدن الى الثلاث صح ذا
 وان الى الاربع لا لكن بدا جوازه ان في الثلاث نقدا
 وما يبعه بالخيار لم يزل وثننا من ذاك زل وما دخل

واعكسهما في عكسه وما هما
أجاز ذو الخيار مطلقاً يتم
وبانقضاء الوقت وموته كحل
وان لغيره الخيار يشترط
فان تخالفا فرجع من سبق
لو بالخيار اشترى أو باعاً
عبدین باعاً أو شری بخيراً
وان یکن خيار تعین جعل
وکتباً أو خیراً متى شرط فلم
ومن اجازة خياراً او مضي

بخارجین لو خيار لهما
والفسخ لا الا اذا الثاني علم
كالعق من شار له الخيار حل
فجوزن ولهما اذا ضابط
وان معا فصاحب الفسخ احق
فالفرد یرضي الثان لا یراعی
في الفرد صح ان یسم وقدر
في قیمی دون أربع قبل
یوجد فدعه أو خذن بما وسم
أو أجلا او زیده ینف ارتضي

﴿باب خيار الرؤية﴾

ولم یخیر بائع ما لم یرا
فرد ان شاء ولو قبل النظر
ومن کتفص^(١) لذه أو یبع هدر
ورؤية المؤذن بالقصد کفت
ولو ردیناً ما بقى فلم یزل
ورأی وجه دابة مع الکفـل
کرأی ضرع قنیه والشم
ونظر الوکیل بالشراء

والشار ما لم یره تخیرا
وان رضا بالقول قوله استقر
كالغیر من منبئی الرضا بعد النظر
کبعض ما آحاده تألفت
وان معیبا بالخیارین اتصل
ووجه مملوک کرأی السکل حل
وذوقه وجس شاة اللحم
والقبض لا الرسول ذو اکتفاء

(١) کف «کتفص» بمعنى مثل

وعقد الاعمى صحننه وانصرم
ووصف أمثال العقار ونظر
رأى من الثوبين ثوبا فاشترا
شرى الذى رأى وكان اذ شرى
ما لم يغير والخلاف ان وجد
وقوله في رؤية وكون ذا ال
رأى ثيابا فلبعض رفعها
فان جهلته وليس ذكرها
عدلا شرى وباع منه فردا

خياره بالجلس والذوق وشم
وكيله كما اذا ذاك نظر
هما ففيهما معا تخيرا
يعلم أن ذاك هو ما خبرا
فالوقت ان طويلا الشارى اعتمد
مبيع في سوى خيار العيب جل
ذو البيع ثم عقد باق وقعا
لكل ثوب عشرة تخيرا
فبخيار العيب حسب ردا

﴿ باب خيار العيب ﴾

ان بالمبيع يلق منقص الثمن
كالبول في الفراش أو ان يابقا
والماء في العين كذا والشعر
والبخر والدفر بفحش والزنا
ككونها من الزنا مولده
وان لديه آخر يطرأ بعد
وان خوى لده يعدل ان يبع
وبعد اكل الطعم لا البيع فععد
ونحو بيع لو شراه فكسر
يعود بالنقص وان لم يُشْتَفَع

في التجري ترك أو مسمى قد وزن
أو انه مجنون أو ان يسرقا
وكيه عن دائه والكفر
بالعود الا بالاياء عينا
أو تستحيض أو محيضا فاقده
بنقصه أو برضا ذاك يرد
الا اذا الرد بكالصبيغ منع
ولو بقى بعدهما شيء فرد
ففسدا منتفعا به ظهر
أصلا به بكل ما أدى رجع

لو باع ما شرى فبالقضا يرد
لو بعد قبض تدعى العيب فلن
بل برهن او حأف وبعد القسم
وفي ادعا الابق لم يحلف لكا
وخييار العيب تفريق يؤم
ورد ما يبقى للاستحقاق له
وان خلاف كان في مقدار
ومفهم رضاه بالعيب كما
كذا الركوب لالان يشتريا
والبيع صح شارطا أن يبرأ
عليه بالعيب على الاول رد
تكون مجبورا على دفع الثمن
ان قلت بالشام الشهود سلم
حتى تبرهن الابق عندكا
في نحو عيدين اذا الكل استلم
لا في كبر قبضه قد شمله
مقبوضه فالقول قول الشارى
يلبس أو داوى الخيارات اعدما
علقها أو ردّها أو يسقيا
من كل عيب ويعم الطارئا

﴿باب البيع الفاسد والباطل﴾

البيع فاسد اذا كان خلل
كالدلم والميتة والحر وما
وأمة عبدا بدت والضد
ثم النتاج والملاقيح كذا
كقنصة وسمك لم يصمد
ونحو شعرنا وما دكي معا
وصح قن مع مكاتب ومع
وباطل بالثمن الحر وان
وجلد ميت مادبغ كذا اتبع
في وصفه وان بر كنه بطل
يكون معدوما كملو هدمما
ومهمل تسمية بالعمد
وكرى نهر وكراب احتذى
وبيع رعى والأجارة افسد
ميت وقن مع حر جمعا
ملك السوى والملك مع وقف وقع
بالعرض أو عكس فافساد يعن
وبعد بع وفي سوى الا كل اتفع

كذاك ما الحياة فيه لم تك
 والصوف ان في ظهر شاة يُباع
 ولؤلؤ في صدف والجذع
 ولبن النسا وابق نسوى
 ورميه الحصى ولمس زين
 كذاشراه او شرى الوكيل او
 ان قبل نقد ثمن واتحدا
 وصف هنا النقيدين بالمائلة
 وان الى التيروز باع او الى
 كالدوس حصد قطف او قدوم ذى
 كما اليها بعد عقد أجلا
 او أمر الذمي ذو اهتداء
 والبيع من شرط به نفع أحد
 الا الذى العقد اقتضى أو ناسبا
 وما يباع باطلا امانه
 وما يباع فاسدا يملك ان
 بالمثل ان كذا والا قوما
 وان فسخه على كل وجب
 كالغرس والبناء وفي الفسخ فلن
 والدهن فيه نجس لا الودك
 يفسد كطير في الهوى لا يرجع
 في السقف ثم لبن في الضرع
 من زاعم بأنه ذاك حوى
 ونبذه والثوب من ثوبين
 نحو ابنه ما باع بالادنى روى
 جنسا وما يبيع بحاله بدا
 وصح بالحصاة فيما ضم له
 صوم النصارى افسدن ان جهلا
 حج وصححوا كفالة لذى
 أو اسقطا قبل الحلول الاجلا
 يبيع نحو الحجر أو شراء
 من أهل الاستحقاق مطلقا فسد
 أو عرف او شرع به قد رتبا
 وبعضهم قد اصطفى ضمانه
 يقبض وكان بائع به اذن
 مذ قبضه والشار فيها يُعتمى^(١)
 وامنع اذا عن ملك مشتر ذهب
 يأخذه حتى يؤدى الثمن

وطاب ربح بائع فقط كما يطيب ربح ما ادعى فبان ما
وكرهوا بيعك او سوما على زيد وبيع حاضر لذى الفلا
والنجش أو تلقى الركبان والبيع عند الاول الاذان
ويكره التفريق بين ذى صغر ورحمه المحرم لا ذوى كبر

﴿ فصل في الفضولى ﴾

وان يبيع مال سواء ابطله مالكة كذا له ان يقبله
ان يبق مالك وما يبيع ومن قد عقدا كذلك العرض الثمن
وصح عتق مشتر من غاصب لا يبيعه اذا أجاز الصاحب
لو قال عاقده ان البيع لا بالامر في حقهما حسب اقبالا
واى ان برهن عُرفَ الثمان أو مالكة بعُدَم امرٍ ما وعوا
لو باع دار غيره وساما وباء بالغصب فلان يغرما

﴿ باب الاقالة ﴾

فسخ بحق العاقدین البيع في حق السوى بمثل اول تفى
وان لجنس آخر او الاقل بلا تعيب شرطت أو اجل
وما منع هلك المبيع وان بعض فبالقدر امنعن لا الثمن

﴿ باب التولية والمراجعة ﴾

ومن بما قام يبيع مولى مرايح اذا به مع فضل
والشرط كون عوض للمشتري مملوكا أو مثلا وربحه درى
واردد لخون او بكل الثمن فاقبل وان ولى خطأ عین
واضمم لرأس المال اجر حامل طعم وسوق غنم وفاتل

لا يبت حفظ راع أو من علما وبكذا على قل تقوما
وربحه متى ترابح فاطرحا وثنا لو عم لا ترابحا
بلا بيان رابح أن تعييا أو ثيبا وطئت لا ان عييا
شرى نسيئة ورابح ولم بين لشار فاختار يلتزم
رابح أو ولي بما عليه قد قام وما دراهم مشتر فسد
وان درى فى المجلس الخيار قر واردد لغبن فاحش ان كان غر

﴿ فصل ﴾

بيع العقار قبل قبض صح لا ذى النقل لكن نحو قرضه افعل
واكره كبيع قبل أن يكميلا اذا بكيلا اشترى المكيلا
واجعل كذا الموزون والمعدودا لا الذرع الا ان يكن مقصودا
وبعد بيع كيله أن تحضر كفى وقبل قبض ثمن تصرفا
كالدین ان ممن عليه ثم لم يشابه الاثمان صرف والسلم
ويلزم الزيد به او ان يحط وفي المبيع العين فالزيد فقط
والحقا عقدا وفي زيد الثمن كون المبيع قائما فلتشرطن
وصح نسأ الدين لاعتن ذى الشفع ميت ومقرض مقيل اذ رفع

﴿ فصل فى القرض ﴾

ذا حسب فى المثلي وبالقبض ملك فاسده كفاسد البيع سلك
وان فلوسا رائجات اقترض فكسدت اورخص او غلا عرض
فقيمة مذ قبض ادى والشرا كالقرض لكن قيمة منذ اشترى

﴿ باب الربا ﴾

واحظر نسأو الفضل بالجنس اقترن
وبوحيد النساء واستثن
والنص في ذي كيل او وزن قفي
فخل بيع حفنة أو سيف
وكالديء جيد وقد كفي
وفرد ان دينا فان كان الثمن
ورطباً مائل بتمر او رطب
وفي لحوم يختلفن الفصل
كذا بلحم بيع شحم البطن
والخبز بالبر أو الدقيق لا
وسمما بالشيرج احظرن وحل
كالزيت بالزيتون ثم المعتمد
ويين سيد وعبدہ انعدم

مع كيل او وزن وان تفقد فلن
اسلامك المنقود في ذى الوزن
وغير منصوص بعرف فاكشف
او فلسه او ثمره بالضعف
تعيين ذى الربا عدا تصارفا
وقبل فرق قبضه فالحل عن
كعنب مع الزبيب أو عنب
حل كذاك لبن والخل
او الية او لبن بالجن
بيعت برا بالدقيق مرسل
ان شيرج مما بسمسم أجل
جواز قرض الخبز وزناً وعدد
ربا ومسلم واهل الحرب ثم

﴿ باب الحقوق ﴾

وفي حقوق منزل لا البيت قر
كنحو شربها ودرب ان ذكر

علو وبالاطلاق في الدار استقر
حقا ومطلقا متى تؤجر عبر

﴿ باب الاستحقاق ﴾

اما الملك ناقل أو مبطل
وان به يحكم حكمه على

لا يوجب انفساخ عقد أول
ذی الید والاخذ منه فاجعلا

فليس دعوى الملك منهم تسمع
وما على البائع قبل العود
والحكم بالحرية الاصلية
اما اذا كان بملك اقتنا
وحجة لا العرف عد فالتحق
ان كان بالبرهان لا العرف وقد
وبالتناقض ادعا الملك اخطلا
فان برق يمتد وبالشرا
يعد لفقد بائع عليه ثم
شرى ولم يقبض فآخر ادعى
صالح عن مجهول حق في محل

بل ادعاء للنتاج يسمع
عليه عاد مبطل بالضد
أو نحو عتق عم في البريه
فمنذ تاريخ عمومه اثبتا
مولود ما بيعت بها أن تستحق
كان قضاء القاضي أيضا بالولد
والنسب الحرية الطلاق لا
يأمر فاشترى فخرًا ظهر
عليه عاد العبد خلف الرهن ام
بلا حضور عاقيه فامنع
ثم استحق بعهده فما بطل

✽ باب السلم ✽

وصح ذا فيما يكون مئمنًا
كمثل ذى الكيل او الموزون
والذرع كالثوب متى قدرا بين
لا حيوان ما واطراف ولا
وبر ذى القرية غير الواقع
والجنس والنوع ووصف قدر
وقدر رأس المال ان ذا مثل
وللبقا قبل الفراق قبض ما

ان ضبط وصفه وقدر امكنا
او عدد مقارب كالتين
وصفا ورقة ووزنا ان وزن
في حزم ولا بطرف جهلا
لاجل وصفه ولا المنقطع
وأجل ادناه شهر تذكر
وموضع الايفاء في ذى الحمل
اسلم شرط وبقبض ارغما

فأنة عليه ان كسأله مع نقد فما في حصة الدين نفع
وكالشرا بيدليه قد حظل من قبل قبض وكذلك ان يُقِل
شرى قفيزا وقضا قال اقبض فكله مرتين خُلف المقرض
لو قال كل ما بعث في طرفي ولم يحضر فقبض ان تطع خلف السلم
وخذ بدعوى النساء ووصف وفي تخالف الوصف فبالتحالف
وسلم مستصنع مع الاجل الا فبيع ان جرى به العمل
وان رأى خير وبيع قبلا رضاء أمر به قد حلا

﴿ مسائل شتى ﴾

والفهد والكلاب والسباع ثم الطيور مطلقا تباع
وكافر في نحو بيع ما عدا خنزيرهم والحمر كالذئب اهتدى
فصح ان يبتاع عبدا مساما او مصحفا لکن على البيع ارغما
شرى بطل فضة وذهب تنصفا وقس عليه تصب
لو فرخ الظبي بأرضك ولم تهينىء او تدن فلاخذ ثم

﴿ ما يبطل بالشرط الفاسد ﴾

وما يكن ما لا بمال ابدا يفسد بشرط فاسد الا فلا
وان تمليكا كستقييد بطل بالربط بالشرط وفي السواء حل
لكن في الاسقاط وفي الملتزم اطلق والا خص بالملائم

كتاب الصرف

ذا يبعه الاثمان بالبعض ولا تعين فيها سوى مسائل
وان يبع نقدین بالنقدین أو نقد فصرف الجنس للغير رأوا

وبيع دينار بفضة اجل
ودفعه الدينار فيهما اشترط
وغالب النقد فنقد لا السوى
ومطلقا بالجنس بع لكنا
وذا السوى والفلس ان راجا فما
لو درها أدى ونصفه سأل
عليه أو اطلق من ذى الدين حل
الشرع والنقصا في الاخرى فقط
فبع بنقد ان يزد عما حوى
في المجلس التقابض اشترط فيهما
تعيينا الا فَعَيَّنَهُمَا
فلسا ونصفا غير حبة فحل

كتاب الكفالة

ذى ضم ذمة لاخرى في الطلب
بقوله كفالته بنفسه
وبضمنته وعندي او على
لا اننى ذا ضامن معرفته
ولم تطالب ان فقد وان يمت
واشترط التسليم في المصر وان
وان تقل ان لم اجيء بذالك
وما تنى مع قدرة او قد فنى
وما على الكفيل بالنفس احد
ودون ان يشهد مستوران او
وبصحيح الدين فاكفل مرسلا
كذلك ما بايعت ذا او غصبا
لا بمجتي الربح وان يجعل اجل
ثمت بالنفس انعقادها رتب
ونحوها كربعه ورأسه
او أنا ذا به زعيم او الى
وائت به ان رام فيما أقتته
أو مت او سلمته عنها تفت
بشرطه عند التقاضي فالشرط قن
غدا فما عليه ضامن لك
مطلوبه تضمن وقدره بين
يجبر في دعوى الحدود والقود
عدل فنفي الحبس فيهما رأوا
كقصد كفالت بالذى على العلا
منك على واربط بشرط ناسبا
صحت كفالة وتأجيل بطل

وامنع كفالة لجهل ذي الطلب
وبامانة خلاص عهدة
ودين شركه وميت خلي
واشرط قبول طالب في المحفل
ثم بمغضوب ومقبوض على
وعاد ان يأمر بها بما بذل
ويلزم ان يلزم ويحبس ان حبس
وأيهما عن دين أصْلَحَ يَبْرَأَ
ومن يمت عليه حسب الدين حل
ومن كفيله بامر ما استرد
وللكفيل المشتري والربح قر
وان يكن بما قضى عليه له
والمدعي برهن أن له على
وان على الغائب زيد برهنا
على الكفيل لا الاصيل حكما
ومن يبيع يشهد او يلتزما
وكتبها في صك بيع ارسل
واكفل بنائب كذا ارهن واقبل
قال اسلكن ذا الدرب فهو آمن

كذا سوى التنجيز جهل المطالب
دهن مبيع خدم عين ردت
وثن المبيع للموكل
مالم تكن بامر ذي سقم ملي
سوم الشرا وفلسد البيع اكفلا
ولا يطالب قبل ما البذل حصل
ويتبع ان يبرأ أو اخر ما عكس
الا اذا الكفيل حسب ابرئا
وربط ابرا الغرم صح في الاجل
معطى وندبا ربح غير النقد رد
عليه لو بالعينة الاصل أمر
او ذاب او لزمه تكفله
الغائب الاصل كذا لن يقبلا
ان له الفا وهذا ضمنا
وان يزد بامرهم عليهما
لدرك فلامبيع مساما
او ذا على اقرار عاقديه لا
من ضامن لا الاصل دعوى الاجل
وأضمن ان نهبت فهو ضامن

﴿ باب كفالة الرجلين ﴾

دين عليهما وكل قد كفل صاحبه بزائد النصف عدل
 وخالدا ان كفلا تعاقبا تمت كل كفل المصاحبا
 بعد على شريكه بنصف ما اداه او ذاك بكفه اعتمى^(١)
 وواحد من ذين ان رب الطلب يبرئه فالثاني بالكل طلب

كتاب الحوالت

لذمة ذي ثقل دين أن قبل كل وفي المحيل للعود جعل
 وبرى المحيل الا بالتوى بما عليك احتال قوله هوى
 وان يقل للقبض لي احتلكا وقلت لا بقوله تمسكا
 وييمه بشرط أن يحولا غريمه يفسد او يحتمل لا
 وبوديعة تصح ونجا لو هلكت وكرهوا السفاتجا

كتاب القضاء

وأهله اهل الشهادة نعم لا ينبغي لمن بفسق قد الم
 ولم يصر برشوة مولى وان بها الفسق استحق العزلا
 وما القضا يسأل والتقلدا فأكره لمن عجز اخشي او اعتدى
 وجاز من خليفة ذي عدل او جور تقلد كذا ممن بغوا
 واذ تلى ديوان من قبل استلم ونظرا في اهل سجن فالتزم
 فتادين على الذي بالحق ما باء ولا برهان الا الزما
 وقول معزول بلا البرهان دع والعالم العدل المولى يستمع

ودعوة خصت ومهدى دع خلا والميت فاشهدو والمريض عد وفي
 معتادا او كالم لم يجادلا كل الامور فالخصوم انصف
 وشاهداً والخصم حجة فلا تلقن واختار يعقوب بلى

﴿ فصل في الحبس وغيره ﴾

ذا موضع من الفراش قد خلا ولا قريبه وجيران ولا
 وليس انسان عليه ادخلا وللضنا ان خادما لم يلف لا
 يكن لديه مكثهم مطولا والحق ان يثبت بدفعه امر
 لنحو جمعة فدع مكفلا كالقرض مهر ثمن وما كفل
 فان ابي يحبس بما بالعقد قر وبادعاء الفقر ليس سجننا
 كذلك عين ممكن الدفع جعل فاحبس بما تراه ثم استفسر
 في غيرها الا بثبت الغنا وقبل حبس حجة الافلاس دع
 نخله ان الغنى لم يظهر وما لما مضى من الاتفاق
 وحجة اليسار أولى بالتبع بل ان ابي الاتفاق موسر وان
 حبس بدعوى الفقر والاملاق واستخلف القاضي لتفويض وقع
 لفرعه وما بدينه سجن وامض لقاض آخر ما وافقا
 ومطلقا امام جمعة صنع وباطنا في العقد والفسخ القضا
 قرآنا او سنة او متفقا لا مرسل الملك وغير معتمد
 كظاهر بشاهدي زور مضى وان على الغائب او له حكم
 مذهبه اذا قضى به ومال يتم لا الوصى او اب
 بدون نائب ولو حكما هدم يقرض بل قاض وصكا يكتب

﴿باب التحكيم﴾

لو حكما الصالح للقضا قبل في غير حد قود وما عقل
وقبل حكمه لكل ان رجع ولمضه ان وفق رأيه وقع
وحكمه كذى القضا للعرس او اصل وفرع لا عليهم أبوا

﴿باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره﴾

كتابه نقل الشهادة وقد جوز في غير الحدود والقود
وكونه كتابه فليشهد وهند تقضي لا بحد قود

﴿مسائل شتى﴾

وامنع تصرفا لذى سُفل وصند ان ضر او يشكل اذ الاذن فقد
وان بملك خالص تصرفا وضر بيننا فمنعه وفي
زائفة طويلة تشعبا نظيرها نفاذه قد سلبا
ليس لاهلها به أن يفتحوا بابا وفي الذي استدار ففتحوا
انكر قوله شريت ذي الامه للبائع الوطء بترك الخصمه
لو هبة أمس ادعى فطالبه بحجة فقال انكر الهبه
فابتعتها منه وبرهن على شره بعد فاقبلن وقبل لا
بقبض عشر باء فالزيف ادعا فاقبل وستوقا بفصل فانما
لو مالا ادعى فقال مالك شىء فبرهن بألف ذلكا
وذا على الابرا أو ايضا قبلا وان يكن زاد ولم اعرفك لا
انكر بيعا فاحتججت فاذا عيب به فبرهن الابرا انبذا
قالت هديت قبل موت المسلم زوجي وقالوا لا فقولها رمى

كما ادعته بعد موت الكافر
لو قلت ذا ابن مودعي الميت لا
فان تقر بابن آخر فما
تركة تقسم بين الغرما
برهن ادنا لآخر غاب وله
وماله صدقة أو ما ملك
وان بثلك المال أوصى عمما
بخلف توكيل ومن قد وكلا
كذلك في الاخبار بالتوكيل او
كذلك بالعيب لقاصد الشرا
لدى شهود صب دهن خالد

ولا بعم الصك انشا الاخر
وارث غيره له المال ابذلا
يفيده ان ذاك لم يسلم
أو ورت بالعرف كفلهما
فنصف مدعى فقط يؤخذ له
فهو على مال الزكاة قد سلك
وصح الايصا والوصى ما علما
بعدل أو بفاسقين عزلا
بيع ونكح أو بعزل من قضوا
وشرعنا لمسلم ماهاجرا
وقال كان نجسا فاعتمد

كتاب الشهادة

وانها اخبار صدق يرد
ووجبت بالرؤم ان تعينا
والستر في الحدود أولى فنطق
والاربعة الرجال للزنا وفي
ولبكاره ووضع ليلى
والعيب للنساء واثنان
وليسألن عن الشهود ان جهل
والعدل في تزكية السروفي

في مجلس القاضى بلفظ أشهد
ومن سوى روم بحق ربنا
باخذ العلماء من ذا لاسرق
باقى الحدود كالفصاص نصف
تكفي والاستهلال كنى يُصلى
مع رجل للغير أو اثنان
وان بسر اكتفى فقد قبل
ترجمة رسالة به اكتفى

وان على الغائب أو ميت وفي
وبالذي تسمع أو ترى اشهدا
وما على المحجوب تشهد الا
أو شخصها ترى وكونها الهدي
لا تشهدن ولم تعين ما خلا
دخوله ولاية والموتا
واشهد له بما بأيديه ترى
متى يقع في القلب ملك وترد
بما به يمتاز فليعرفا
كذا على شهادة ان تشهدا
ان ليس في البيت سواء حلا
بذت العلاء بن خالد قد شهدا
اصل الوقوف نسبيا تأهلا
ان تدر ممن فيه اقد وثقتا
سوى الذي عن نفسه قد عبرا
ان قلت بالسماع أو عيان يد

﴿ باب القبول وعدمه ﴾

من أهل ذمة على المماثل
وولد الزنا ومن صغيره
وكافر على مثيل عبد
ومن عتيقه وعكس ومن
لا أصله وفرعه والعرس
ولا اجيرك الذي اختص بك
وذى عمى أو كفر أو رق صغر
وقاذف حد ولو تاب ولا
ومن تغني والتي في حادث
واخرس ومن يغني للورى
وشارب في اللهو بالادمان
أوصاحب الامان لاالعكس اقبل
مرتكب ان يجتنب كبيره
مسلم أو وكيل ذا لا الضد
عدوه ان تك للتدين
له ولو بعده والعكس
ولا شريكه بما تشارك
والعلة أن زالت فأدوا يعتمر
مجازف القول ومكثر اثلا
سواها تنوح والخنث
أو يدخل الحمام لا مؤتزا
ولاعب بالطير أو صبيان

أو بشنيع اللهو أو شطرنج ان
ومظهر الربا كسب مؤمن
لو شهدا ان اباهما الى
لا ان على ان أباهم وكلا
وان لميت بحق يشهد
وان وكيل لم بخاصم فشهد
لو شهد الاثنان بالدين على
واقبل على جرح مركب ولو
عدل شهد ولم يزل حتى ادعى
بنحو لعب في الطريق يقترن
وآكل وشارب في السنن
احمد أوصى وهو راض قبلا
زيد اقبضه الديون مرسلا
وصيه خاصم أو لا تردد
لا أمر بعد انزاله فقد
ميت وذان لهما فلتقبلا
جهرا على مجرد فقد أبوا
أيهامه بعض الشهادة اسمها

﴿باب الاختلاف في الشهادة﴾

شرط القبول بادعا أن تُسبقا
فالملك ان بالسبب ادعى ترد
واشترط تطابق الشهاداتين
فلو بالفين العلاء يشهد
كما ادعى غصبا ويشهد عمر
والالف خذها ان بها وآخر
وفي ادعا كالبيع ان كذا فلا
وان بكانت ملك ذا الحيّ شهد
لا ان بمرض الايّد ما لم يشهدا
في حقنا وان له توافقا
ان اطلقا وفي انعكاس تعتمد
لفظا ومعنى في ادعاء الدين
وخالد بالالف لا تعتمد
به وزيد أنه به أقر
بها ونصف وادعاك الا كثر
تقبل ما عدا النكاح مرسلا
تقبل ووجه الارث والجر يُفقد
ان بابيه الخصم أو أحدث الپدا

﴿باب الشهادة على الشهادة﴾

في غير حد وقصاص تقبل وما وحيد عن وحيد يقبل
وهي من اثنين على اثنين تصح والفرع ان عدل أصله يصح
وما بلا ممت أصل أو سفر أو سقم أو تخديرها الفرع اعتبر
وأصله شهادة ان ينكر تبطل ومن بالزور باء يشهر

﴿باب الرجوع عن الشهادة﴾

وشرط هذا مجلس القاضي وما ان كان عود قبل حكم حكما
وبعد لم ينقض وضمن الذي قد اتلفا از قبض مدع حذى

كتاب الوكالة

اقامة الغير مقام النفس في تصرف من مالك التصرف
لو الوكيل يعقل العقد وان صبيا أو عبداً يكون ما اذن
فيما يباشر بنفسه فيحل بالاختصاص ان يكن خصم قبل
الا اذا موكل غاب زمن غيبته أو رام ذاك ان ظعن
او ذات خدر كانت أو به ضنا أو كان لادعائه ان يحسنا
كذلك بالايافا والاستيفاخلا حداقصا ان يغب من وكلا
واربط حق وقابو وكيل ما حجر في عقد انتسابه له يقر

﴿باب الوكالة بالبيع والشراء﴾

لو بشرا ثوب يمانى وكلا أو بفعل أو فرس يصح مرسلا
كدار أو عبد اذا سمي الثمن لا دابة ثوب وان ذاك بين

وللوكيل الردّ بالعيب وان
وعبرة في مسلم صرف لمن
وقيل ان يهلك فمن موكل
لو بشراء رطل لحم أُمرا
مما يباع رطله بدرهم
لو بشرا معين وكلتا
وان بغير النقد أو بغير ما
وان بلاعين يكن لك الشرا
وفي الرجوع قول ما موردهم
لو قال بعني ذا الزيد فمقد
فهو لزيد لا اذا قال فـ
بما عليك ابتع وعين مشتري
قال اشترى عبدا بألف ودفع
وقيمة كذا وبالنصف ادعى

يدفعه لا الا اذا ذاك اذن
وكل وليحبس مبيعا بالثمن
وكالمبيع ان يكن بعد اجعل
بدرهم فضمه به اشترى
فالنصف بالنصف الموكل الزم
لم يشره لنفسه ان غبنا
سميت يتبع فاليه ينتمى
ان لك ينو أو بمالك اشترى
ما لم يحز انشاؤه وما اتهم
ثمت ذا الامر زيد قد جحد
أمرت الا ان اليه سلما
أو بأثما فهو لمن قد امرا
الالف ثمت الشراء قد وقع
شراءه فللوكيل فاسمعا

﴿فصل﴾

وكيل بيع أو شرا مع من ترد
وان له عثم بالقيمة حل
وبع متى بالبيع تؤمر مرـ لا
وابتع بقيمة وغبن نزرا
والعبد بع فالنصف باع اقبل كما

شهادة منه له ليس عقد
كما يجوز البيع منهم بالاجل
الا حاجة فبالنقد اعجلا
ان لم يكن معروف سعر في الوري
في ابتعه ان قبل الخصام تما

وان لم يمه على الوكيل رُدَّ
وان يقل بالنقد قد أمرت لا
واجتمعا ان وكلا سوى صور
الا بقبض الدين ان وكل من
وان تفويضا له كالاذن
وان بدون ذين تأمر ففعل
وامر عرسه اذا فوَّض لك

بمعرفة فما على الاصل يرد
اطلقت يقبل والمضارب اقبلا
وما بلا اذن وكيل قد أمر
عال وفي الزكاة أو سمي الثمن
وللطلاق والعقاق استثن
أو باع أجنبي فأمضيت لكل
بمجلس يقصر لا ان وكلك

﴿باب الوكالة بالخصومة والقبض﴾

لو بالتقاضي او خصام وكلك
وبالتقاضي لو تكون مرسلا
وان تكن وكلت بالملازمة
وما وكيل الصلح يملك جدلا
وبالمرا وأخذ حق لا ادعا
وعند قاض عرف مأمور الجدل
والامر بالقبض اذا ادعى ففى
فان يجيء ولم يصدق فادفعا
لا ان يضع الا اذا الدفع على
وبتصدق أو الشراء
فامسك المدفوع ثم قد دفع

فليس للقبض وصلاح ملكك
فالقبض قد ملكك والخصام لا
فالقبض لم يملك ولا الخاصمة
بخلف من بقبض دين وكلا
عليك ان تأمر فما الدفع وسمى
لا في كحد حيث لم يستثن حل
دين اذا صدقت لا المزدع في
أخرى وبالمال على ذاك ارجما
دعواه أو ابراك أو تكفلا
ان يؤمر أو انفاق أو قضاء
من ماله حال قيامه رجع

﴿باب عزل الوكيل﴾

وألغ أمراً بانها كأن حصل عزل ممات جنة سوى حمل

كتاب الدعوى

جنسا وقدرا سم فليحضر لان
واحد عقارا والثلاث فاعتبر
ومعه لا بالحق قل والدين صف
واليد في العقار بالتصادق
نقصمه سنان فان حقا نفى
لا ان حضور قال بل كقل وفي
ولا يناب في اثتلا والخاصلا
ولا تخلفن لحد ثم ان
واقص ان في دون نفس نكلا

يشار والقيمة ان يهلك تبين
وانسب ذوي الحدود ان لم نشتهر
وسببا لو كان ذا حمل أضف
في غير دعوى الفعل لم تحقق
فان يرم ولا شهود حلفا
افعال نفسك على البت احلف
عليه في دعوى كبيع اثتلا
اللس بنكل ينف قطع وضمن
واحبس بها للعرف او للاثتلا

﴿باب التحالف﴾

وان بقدر ثمن أو مشترى
او برهنا فمن يزيد قد وفي
ولا تحالف اذا المشرى اضمحل
وقدر راس المال لو تقايلا
وفي اجارة اذا تحالفا
لو خلف زوجين بما في البيت صح
والزوج في المشكل وهي لوزهق

خلف فان فرد يُبرهن فانصرا
او عجزا ولا رضا تحالفا
ولا بقبض والشروط والاجل
بل منكرامع اليمين فاقبلا
من قبل ما استوفى فقل تحالفا
مقال كل في الذى له صلح
والحر في الجميع مطلقا أحق

﴿فصل في دفع الدعوى﴾

ان ذو يد كغصبه من غائب يثبت فدعوى غير فعله احجب
والمدعى ان قال منى سرقا أو ادعى الهالك تسمع مطلقا
وان شري من هند تزعم وزعم ذو اليد منها الغصب مطلقا خصم

﴿باب دعوى الرجاين﴾

في مطلق حجة خارج أحق ما لم يؤثر خا وذو يد سبق
وعكسه لو خارج وذو يد على الشراء برهنا من واحد
وخارجان ان على شراهما من هند برهنا يكن بينهما
وأسبق ان أرخاه أولى وان يؤقت واحد فأجلى
لو نصف دار ييدي هند ادعى وكلها العلا وبرهنا ادفعها
ربما لاول وباقيا لذا وكلها لو في يديهما احتمدى
ولا بس أحق من آخذ كم والركب ممن يمسكون بالاجم
وذا جذوع واتصال دوخلا وحملها على السواء فضلا
والبيت في مساحة الدار اجعلا مثل البيوت خلف شرب فانقلا

كتاب الاقرار

وفي جواب لي عليك الف ان يقل اتزنه فهو عرف
وليس ايماء ناطق اقراره في المال والعقود كالا جاره

﴿باب الاستثناء﴾

وصح ثنيا البعض لا الكل ان وصل وان يصل ان شا باقرار بطل

وان يقل على الف للرضا من ثمن العبد الذي لم اقبضا
فان يكن عينه وقد وصل وسلم العبد له الالف بذل
﴿باب اقرار المريض﴾

للاجنبي عرفه اقبل اطلق لا وارث ما لم يصدق من بقي
ودين صحة وسقم بسبب يدري على ما باء فيه ينتخب
وفي التساوي ما لبعض قد قضى الا الذي اشترى به واستقرضا
وان يقل مالى على المطلوب ذا شيء فن حيث القضاء نفذا
وان وقت الموت لا الاقرار فى كونه ذا الارث ذو اعتبار
ما لم يرث بسبب تجردا فصح ان باء لها فعقدا
بخلف ايضاء لها وان وهب والعرف للمحجوب ان حجب ذهب

كتاب الصلح

عن كل حق يقبل التعمييض قر ولو بجهول لقبض ما افتقر
وهو باقرار كبيع ومعا سواه هكذا فقط في ذي ادعا
ولو على بعض الذي ادعاه صالح بالاطلاق جوزناه
وعن نكاح صلحهم خلع وحل في العمدة بالودي وارث أو أجل
صالح عنه لا بأمر ان غرم او بشر او يضاف لماله يتم
كقوله على كذا ودفعنا الا فوقوف كذا ان خلعا
وبعد صلح ان يقل ما كان لى قبله حق فصلحا أبطل
كذلك عن دعوى وما تصورا تصحيحها وصالحه بعد الشرا
وصح عن دعواه حق الشفعة وشربه ووضع ذاك جذعه

وحكم صالح ان يكن تعاوضا
وبعد دعواه هلاك المودع
وبعد حلف باطل كالصالح عن
وليس عرفا طلب الابرأه
فهو بنقض عاقديه انتقضا
أورده الصالح بالاطلاق امنع
عيب فزال او سلما منه عن
او صلاحه عن نفس الادعاء

﴿فصل في دعوى الدين﴾

وصالحه ببعض جنس الدين حل
فصح ذا عن درهم حال على
وعن كذا بالنصف زيفا وبطل
كذلك عن سود بنصف بيع او
لو قال ادّ النصف في غد على
وأطلق الابرأه ان بدأ يقل
لو قال سرّا لا اقر حيث لم
وان يصالح عن نصيب مشترك
او ضمن الربع لذاك كالشرا
وان نصيب مسلم فيه فسخ
الا ارددن ولاختصاص بالذی
اخذاً لبعضه وخطاً ما فضل
نصف كذا او درهم قد اجلا
عن فضة بذهب مع الاجل
عن اجل بالنصف عاجلا ابوا
ابراك من باق بهذا عملا
وبصريح الشرط ربطه بطل
تؤخر او تحطط فما تفعله تم
دين على ثوب به ذاك اشترك
أو الغريم فيهما قد آثرا
فان يحز ذاك عليهما انفسخ
يقبض حيلة من الدر خذ

﴿فصل في التخرج﴾

وبعض وارثيه ان اخرج عن
وامنعه ان دين بها لو يُجْعَلُ
والصالح عن تركة مجهولة
تركة بلا ربا فهو حسن
للباق لكن للجواز حيل
بنحو نقد صححو قبوله

وقسط مخرج اباق بالسوا متى يكن من مالهم ما قد حوى
والصالح والقسمة ابطال حيث قد كان بالدين يحاط الارث
كتاب المضاربة

ذي شركة في ربحه بنقد من خالد وعمل من زيد
وحكمها الايداع بدأ وحيل للغرم قل وكالة مع العمل
وشرك ان يربح وابطار فسد ان فسدت وغصب ان خلف ورد
ودفع مال ربحه له كل بضاعة وقرض ان لذي العمل
وكون ربح شائما بينهما شرط كعلم قسط كل منهما
اجل وابطع اودع ارهن سافرا واستأجر احتل وكان وآجرا
بالاذن مضارب او يخذ برأيا وأقرض استمدن اذا نصا لكا
وان يعين سلامة او بلدا أو شخصا او وقتا بما قال اقتدى

﴿ باب المضارب يضارب ﴾

وان يضارب وهو لم يستأذن بالدفع للثاني فلا يصح
وان به ذا الثان يعمل ألزما برأس ماله وحيدا منهما
وعمل من رب مال ان معا مضارب يشترط فسادا او قعا
وقبل علم عزلة لا يعزل فان دري والمال عرض يبدل
ورب مال فسخها ان يملكه في هذه الحال بخلف الشركة
وليقتض المضارب الديون مع ربح والا لا وتوكيلا صنع
وليقتض الدلال والسمسار لا موكل مستبضع بل وكلا
واصرف لربح هالكا ولو قسم ربحهما ان عقدها لم ينفصم

﴿فصل في المتفرقات﴾

وان للمالك بضاعة دفع المال او بعضا يصح ما صنع
وكسوة طعم ركوب مشرب من مالها متى يسافر تحسب

كتاب الايداع

امانة فما بهلك تغرم وبعد رومها بمنع تلزم
كحفظها عند سواء وسوى عياله ما لم يخف بها التوى
وهو بخلاف لا اختلاط يلزم وان تعدى ثم زال ما عزم
بخلف ذا المعار والمستأجر والعرف بعد الروم وهو ينكر
ان اودعا شيئا فلا حظا يذر لاحد من قبل ما الثاني حضر
ان اودعا ذا القسم فليقسم وان يظمن بهامع نهى او خوف ضمن
كمودع من غاصب لا مودع ولا بقول كيف راحت لا اعى

كتاب العارية

وهي باطعمتك ارضى تمنعده كالحمل والمنح ولا وهب قصد
ولا تؤاجر وليست ترهن كمودع وما بهلك تضمن
وما يكن بخلاف الاستعمال لم يختلف يعر بكل حال
ووقتا او نوعا اذا خص اتبع ونحو تقيد ان يعر قرضا وقع
واي وقت شئت عُد وان تعر للزرع للعهد باجر تصطبر
وان لغرس او بنا فارجع ولا تضمن نقصا حيث عن وقت خلا
ومن معار مؤنة الرد ومن غاصب وموجر مودع ومرتهن
كل امين ادعى ايصالا نقوله يقبل حيث آلى

كتاب الهبة

بالقبض تمت في محووز ما شغل لافي مشاع لاقتسام يحتمل
وصح لو من بعد فصل يدفع خزقه دمع رجوعا يمنع
وان يكن في يده الموهوب قر فليس للقبض الجديد يفتقر
وان تهب طفلك بالايجاب تم والموذ في تصدق قد انفصم
لو وهبا داراً لفرد صح ذا وعكسه لو لفقيرين كذا

كتاب الاجارة

بالوقت يدري النفع في الوقف قدر وعمل ايضاً كذا ان يشر
وما بعقد يملك الاجر بلا شرط او استيفا او ان يعجلا
كذاً تمكن من استيفا سوى ثلاثة والاجر بالغصب هوي
وما كقصار^(١) لاجر ان حبس فهاكت فالغرم كالاجر اندرس
والغير لا تستعمل ان تخصص ولا شيء لقط^(٢) ان لموت قفلا

﴿ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها ﴾

لو آجر الحانوت أو داراً ولن يُبين صنعا لا كجداد سكن
والارض ان تؤجر لزرع صح ان ينصص على التعميم او نوعا بين
الا فلا وصححت ان زرعاً وفسخت لو قبله تنازعا
وصح للبنا وغرس واقاما ان تمض مالم يغرم او يدعا
والزرع للحصد باجر المثل قر ومطلقا بالقلع غاصبا امر

(١) نسخة: كصباغ (٢) قوله « لنط » أي كتاب . والمراد لا يزال مالا مؤنة لها

وان يؤاجر دابة للحمل أو
وان يعمم فأنب ومرسلا
ونوعا او قدرا اذا سمي فان
والنصف ان تعطب بارداف غرم
والكل بالضرب وكبح اخذا
كذلك اسراج بما لم يعتبر
ورطوبة موضع بر ان زرع
وقيمة في خلف صينغ ضمنا
وعن قيص بسراويل ان يف

ركوب أو ثوبا للبس ما أبوا
فيما بالاستعمال عن خلف خلا
المثل يحمل أو اخف ما ضمن
وزائدا بزيده عما وسم
كنزع سرجها والايكاف كذا
لمثله وخلف درب لأضر
يضمن النقصان والاجر ارتفع
او خذ وما قد زاد صينغ فاضمنا
فقيمة او خذ واجر المثل ف

﴿باب الاجارة الفاسدة﴾

تفسد بالشيوع الاصلى عدا
كجهل ما سمي وفقد التسمية
وفي سوني هذين عما قد وسم
وان يؤاجر كل شهر فاجمل
واستأجر الحمام كالحجام
ثم لعسب التيس والمنهي ابطلا
وافسدن للنسج بالنصف كذا
وهكذا اجارة الارض على
والاجر ان رهنك تؤجر عدما
ولاخطاب لا بتوقيت بطل

من الشريك وبشرط افسدا
فاجر مثل بحقيق التوفيه
فلم يزد بل ان اقل لم يتم
في الفرد والغير بسكني الاول
والظئر بالكسوة والطعام
كذا لطاعة سوى مسائل
لخبزه له كذا اليوم بذ
الثنى والنفع بنفع مائلا
كذا اذا حملت ما بينكما
ما لم يعين خطبا في الملك حل

اجارة البغل ببعض الدرب ان ينكر فاجر الماضي لا الآتي ضمن
 ﴿باب ضمان الاجير﴾

وقبل صنع ما استحق المشترك كخرقه من دقه والفرق والزاق الزم حيث حمل وهدر وضمن كقاصد للتعديده
 اجرا وضمن ما بصنعه هلاك من مدّها الا الاناس اطلق اجر أو التوى وذا بالقدر قر زيادة وان خوى نصف الديه مدته اجرا وان صنع ثنى ولو بصنعه الذى فيه اذن مسافة موضع زمن في الاول لو دامه ان لم يجده ماغرم ولا من الغاصب عبداً يسترد والنصف شهرا فعلى الترتيب ذا كاخلف في بيع الثمار مع شجر ورب ثوب في كهمرة قبا ونفى اجرة بقيده غلبا

﴿باب فسخ الاجارة﴾

وبخيار رؤية او شرط أو عيب وبالعذر فما فسخ ابوا وانفسخت بموت عاقد يلى لنفسه بخلف من وقفنا ولى

﴿مسائل شتى﴾

احرق حصد ارضه فاحترقا شىء بارض غيره لم ياحقا اقم خياطا بيته طرح عليه اعمالا على النصف صح

لحمل وراكبين ان حمل لمصر يستأجر فمعتادا حمل
لو قال فاسكن بكذا الا انتقل فاجمل سكوته كانه قبل
وان لغير مؤجر يؤاجر مستأجر بلا ربا لا يخطر
للقاض اخذ اجر مثله على كتب الوثائق ومفت مثلا
ويمكننا تملكه ان نجزا للحال كالبيع مضافا فاحجزا

كتاب المكاتب

كتابه تحرير ملك حالا يدا وقل رقبة مالا

كتاب الولاء

بنحو اعتاق لمولى قد ثبت وما لها ولا سوى ما اعتقت

﴿فصل في المولاة﴾

ولم تجز من معتق او عربي ولا مع الصبي بلا اذن الاب

كتاب الاكراه

فعل مزيل للرضا خيرا في العرف ايجار ويبيع والشرأ
بالقبض كالتسليم طوعا تما وأمر كالسلطان كره حكما
وفي يد المكره قالوا الثمن امانة ومثل ذاك الثمن
وان على خمر بملجىء فقتل بصبره يأثم والا لم يحل
ورخصن في لفظ كفر مطمئن بملجىء وفضل صبر قد زكن
كال مسلم وما احلوا زناه مطلقا كذاك القتل
ونكحه طلاقه عتق كذا بدين توكيل لا الا برا نفذا

كتاب الحجر

ذا المنع من تصرف في القول اصغر رق وفقد عقل
فصح ان طلق عبدا وافر وكل شيء اتلفوه ما هدر
ومنهم من كان يعقل ما عقد يحز بشرطه الولي او فرد
ولتحجرن بسفه او غفل فكالصغير غير ما استثنى اجعل
وماله امنع ان سفيها ادركا حتى له وصف الرشاد تدركا
واحجر بدين كالمریض وادفع في النقد نقدا والسوي له بع
﴿فصل في البلوغ﴾

بالجبل البلوغ والاحبال وحيضها كذلك بالانزال
الا فان تم خمسة عشر تسع لها الادنى وذاك اثنا عشر

كتاب المأذون

الاذن فك الحجر لم يوقت ولم يخص وبصمت يثبت

كتاب الغصب

ازالة اليد المحقة معا اثبات ضدها بمال وقعا
ذا قيمة في شرعنا محترما وغاصبا او غاصبا منه الزم
وغصب استخدامه لان جالس بسطا وعزم ان بفعله اندرس
وعين غصب فارددن محلها وان خوت مثلية فثملها
وقيمة مذ صرم ان ينصرم والقيمة ادفع منذ غصب القيمي
واحبس بدعوى الهلاك حتى تعلموا اظهاره لو باقيا ففرما

وفي عقار غير وقف ينعدم
 بل أنقص كالسكنى كما فيما نقل
 كرجح غصب ووديعة بلا
 وباختلاط ملك او ان غيرا
 وقيمة في خش خرق غرما
 وفي البناء والغرس فليقتلع وان
 وقيمة في صبيع ثوب ضمنا
 غصب فعه ان خوى فما غرم
 والغلة اصدق بها ان تستغل
 تخالف الجنس وبعض فصلا
 وقبل ارضا المالك النفع اخطرا
 او خذ ونقصا كاليسير الزما
 تنقص به فان يشأ ذين ضمن
 او خذ وما قد زاد صبيع فاضمنا

فصل

لو غيب الغصب وقيمة غرم
 فان بدا بعد وقد كان وقع
 حرز او باع فضمن امنع
 ونفع منسوب باطلاق سوى
 كذا معد غلة وليس مع
 ومعر فا منصفاً خيراً سكر
 وان فتحت قفصاً فضاع ما
 ملكه وقوله فيها ائتمم
 بقوله الضمان فافسخ او فدع
 عتقا وزيد غصبه كودع
 وقف وما اضحى لا يتام هوى
 تأويله ملكا أو العقد وقع
 خنزيرا ان تتلف لمسلم هدر
 فيه او اصطبلا فلن تغرما

كتاب الشفعة

وللخليط في المبيع تستحق
 فحقه ثم لجار التصق
 ﴿باب طلب الشفعة﴾

اشهد على الروم محل الخبر
 وبعد ان اخر شهرا ترفض
 فبائع او مشتري او مشتري
 والخصم شاروحده ان يقبض

﴿باب ما تثبت فيه الشفعة ومالا﴾

تثبت قصدا في عقار اخذا بعوض ما لا غدا لا غير ذا

﴿باب ما يبطلها﴾

وان يسلم بعد بيع او يمت واحد الرومين يتركه تفت

كتاب القسمة

حوت تبادلا وميزا واتم
 جناز اخذ حظه في الاول
 واقسم عقارا ادعوا ارثا ان
 وفي ادعا ملك او الشرا كما
 وان يكن ذو صغر او غائب
 لا ان يبرهن واحدا وفي سوى
 والجبر في متحد الجنس اتبع
 كذا بروم ذي الكثير المنتفع
 وما بلا رضا الجميع قسما
 والدار والحانوت او داران
 وصور المقسوم عدل واذرا
 وقد ابوا ان تدخل الدراهم
 وان يقع لبعضهم سبيل
 فعنه ان لم يشترط اذ قسموا
 بينهما علو وسفل قوما
 في المثل ذا وذاك في ذوي القيم
 مع غيبة الشريك لا فيما يلي
 لموته وعدد يبرهن
 في كل منقول بالاطلاق اقسما
 في الارث يقسم ولقبض ينصب
 ارث يغب او فيه والبعض حوى
 بروم بعضهم اذا الكل انتفع
 ان آخر لقلة لم ينتفع
 في اعيد او بثر او نحوها
 او دارهم وضيمة جنسان
 قوم بنا وسم الانصبا اقرا
 في قسمة ان لم يكن رضام
 في ملك آخر او المسيل
 يصرف ان يمكن والا تهدم
 كل وحيدا وبها قد قسما

وان تهايا بسكنى دار او غلتها او خدم عبد ما ابوا
وبركوب او بغلة لذا او ثمر او ابن شاة نبذا

كتاب المزارعة

أرض وبذر حسب ان من واحد او حسب ارض او عمل لم تفسد
وفي الفساد أجر مثل ما عدا شرطا وخارج لذوى البذر غدا
كذلك ان لم يك خارج وان تكن صحيحة فلا شيء اذن
ومن أبى عن المضى يجبر واستثنى ذا بذر اذا لم يبذر

كتاب المساقاة

في الكرم والاشجار والرطاب لا في منته ثمرها فلتقبلا
وارضا ان يدفع لغرسها على تنصيف ذين لا تصح مرسللا
وقيمة الغرس واجرا نقدا وكالقرح افسخ اذا عذر بدا

كتاب الذبائح

والمذبح الحلقوم تمت الرى والودجان واكتفى بالاكثر
واذبح بكل منهر دما سنا وظفرا واكره ان ينفصللا
وقبل اضجاع فخذ الشفرة ندبا وذبحا من قفاها فاكره
كل تمذيب عن النفع خلا كالنخع والذبح ولم يستقبلا
وذبح ذى كتاب او صبا عقل واخرس والناس ان يشمل حل
لاذبح مرتد وذبح المحرم صيدا وعاطف على اسم الراحم
ونحر الابل اسنن وذبحا في الغنم وما جنين في الذكاة الام ام

وصيد الاستثناس فاذبحن وفي ما ذبحه يعسر بالجرح اكتمى

﴿فصل﴾

وصائدا بالناب او بالخلب	والحشرات احظر كضبع ثعلب
وحمر اهلية والبغل	فيل كذا ضب وانسر خيل
كذا ابن عرس وغراب ابقع	بربوعهم وارنيا لم يمنعوا
بل مائي الاسمكا لم يطف قل	بلا ذكا الجراد والاسماك كل
بالذبح معلوم الحياة مرسلا	حل وان تجهل ولا دليل لا
وميتة ما بان من حي كما	قد ذبحوه لقدم العظا

كتاب الاضحية

تلزم ذا اليسر المقيم الحر لا	عن طفله وذئ الجنون مرسلا
في فجر نحر لانها اوقاته	والسبع من بدنة كرشاته
وان يكن في السبع من لحما قصد	او كافر فلا تصح عن أحد
وشرطوا لذابح في المصر	تقدم الصلاة لا في الغير
وجذعا من ضأن اقبله فقد	ومن جميعها النني يعتمد
وضح باخصى ثم الجما	جريا وثولا ما أباهما السوما
لا ذاهب القرن ولا المعجفاء	عرجا وهما ولا السكاء
ولا بما اكثر عينه ذهب	او اذن او الية او الذنب
واطعم الغني منها وكلا	واجرة الجزار منها فاحظلا

كتاب الحظر والاباحة

لحرم المكروه اذنى ولدى او محمد محرما ذاك غدا
واكره كاكل من انا ذهاب او فضة خالد وزينب
وحل شرب من انا مفضض ونحو ذاك لکن محلها ارفض
واقبل باذن وكذا الهدية مقال ذى الصبا وذى الرقيه
وخبر الكافر في تعامل كذلك ضمنا في الديانة اقبل
ومن يكن الى وليمة دعي وقد درى هناك لهوا يدع

﴿ فصل في اللبس ﴾

لبس الحرير للرجال فامنع واستثن قدر أربع أصابع
وحل كالفرش وما سداه فقطبه والعكس في هيجاه
وحلية الرجال دون زينب خرم من فضة وذهب
وحلية للسيف ثم الخاتم منطقة من فضة لا تحرم
وكرهوا ان تلبس الحريرا او ذهبا او فضة صغيرا

﴿ فصل في النظر والمس ﴾

وانظر لكل الامة الحلال والعرس لا لعورة الرجال
وغير ظهر محرم والفتخذ والبطن حل واما الغير كذبي
وعبدها كالاجنبى والكافره ابغ لكفيها ووجه نظره
وتنظر الانثى من انثى او ذكر كمثل ما ينظر بكر من عمر
ومس غير الاجنبى كالنظر واحظرهما ان خيف اشتها سوى صور

﴿باب الاستبراء وغيره﴾

واحظر كوطء قبل الاستبراء بملك غير الزوج للأماء
والأنحنا لعالم والغير كقبلة الارض له ذو خطر

﴿فصل في البيع وغيره﴾

وجاز أخذ دينه من ثمن
وان اوى ذوالكفر مسجدا وان
ورزق قاض وخصما البهائم
كذا شراملتقط لذى صغر
كذلك عم واخ والام ثم
بخلف بيع السيف من ذوى الاذى
وبيع معصور أجز الحُر
وبقرى الكوفة حسب الممتنع
وأرض مكة كذا البننا بما
وقوله بحق ذا النبى
وحبس قوت حيث ضر لا الذى
وان يسعر حاكم فاكره ولا
والجمل من جانب ان بشرط فحل
وغيبية كقطع رخم تجتنب

نخر متى يبعه غير المؤمن
تعوده وفاسقا ثم الحفن
وسفر الاما بغير محرم
في حجره جميع ماله افتقر
ايجاره لم يملكوه غير أم
والمرء ممن قوم لوط احتذى
وحمل نخر كافر بالاجر
اجارة البيت لاخذة بيع
واللهو كالشطرنج وانرد دعا
كذلك الاستخدام للخصى
من غير معتاد او أرضه احتذى
بأس به اذا تعدوا في الغلا
في سببقنا في الرمي أو علم مثل
كذا انداء الزوج باسمه والآب

كتاب احياء الموات

وتلك ارض ميّنة عن البلد بعيدة ليست بملك لاحد

فمن باذن من امام آحيا يملكه والتعجير ليس إحياء

﴿فصل في الشرب﴾

وشفة في كل ما لم يحرز وفي كنبيل غير ضر جوز
وشفة فحسب فيما دخلا في المقسم الملك وان ضرت فلا
وييت مال يكرى نهر او كرى ذروه لو ملكا وآب جبراً
وصح دعوى الشرب فرضا وعلى قدر الاراضى عند خلف جملا
وما لبعض الشركا ان يبدلا كوى بايام عن الاذن خلا
كنصبه به رضى أو جسرا وسوق شرب ارضه لاخرى
ويورث الشرب ويوصى نفعه وليأب ايجار ووهب يمه
ومن يكن للارض معتاداملا لم يلتزم ان غرقت ارض الملا

كتاب الاشربة

وخمر اذنع النبي من ماء العنب اذا غلي واشتد والرغوة ذب
وسم بالطلا المعصير يطبخ حتى اقل ثلثيه ينسخ
والنبي ان من ماء ارطاب سكر أو من زبيب بنقيع اشهر
والسكر حرم ان غلي واشتدا ومستحل الخمر حسب ارتدا
والسكر رجس وبشرب الخمر يحد لا تلك بغير السكر
ونبذ تمر أو زبيب ان اقل طبخ طبخت كالخليطين فحل
كمذا مثلث ونبذ العسل بر شعير ذرة تين أرسل
وحرمت ان اسكرت وكالسكر تلك لدى الشيبان وهو المنتصر
وكالطلا دُرْدِي خمر واخطرا حشيشة وعزرن ان سكر

كتاب الصيد

ويعلم متى أي محل
وعلم كلب ان ثلاثا يدع
وان وقوفا بعد ارسال يطل
وان رمى مسميا وقد جرح
وان يغب تحاملا وقد قعد
كذلك ان في الما يقع كذا الجبل
وان بين وعجز معه الاجل
وان رمى ولم يهذه فقتل
يجرح وسميت لدى الارسال حل
اكلا وباز بالرجوع ان دعي
او مثل كلب منه يأكل لم يحل
يؤكل وما ادركه حيا ذبح
عن رومه فاحظره ان ميتا وجد
اذا تردى والرصاص ان قتل
فالكل كل وصيد كالبغات حل
ذا الصيد ثان فهو للثاني وحل

كتاب الرهن

بالقبض او تخلية يلزم ان
وهلكه بالأذن من دين ومن
والقيمة الزم كلها للمرتهن
بكل فعل مودع به ضمن
يحبز ويفرغ ويميز واذن
قيمته ونفعه ان يشترط ضمن
﴿باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز﴾

ورهن ما قد شاع او ارض فقد
كذلك بالمبيع اما ان حصل
وارهن بدين وعد او مغصوبه
والرهن ان يشترط ففسخ ان منع
وان يقل ذا أمسكن حتى الثمن
او نخل او نماء او زرع فسد
بدرك او بالامانات بطل
او رأس مال او بمسلم به
الا اذا لثمن حالا دفع
اعطيكه فهو لذلك قد رهن

﴿باب الرهن يوضع على يد عدل﴾

لو وضعاه عنده لا يؤخذ وهلكه من رب دين ينفذ
ومن يوكله يبيع اذ يحل دين فبالاطلاق ليس ينعزل
واجبر اذن بالبيع ان اصل رحل كذا بروم الخصم مأمور الجدل

﴿باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنانيته على غيره﴾

ويبيع رهن قف كمؤجر وان يتلف فللمحلول مضمون رهن
وان يعمره راهنا يخرج من ضمانه وان يعد فقد ضمن
وصح ان ثوبا يعر لان رهن والزم بخلف راهنا او مرتين
وما جنى رهن بن قد عقدا او مال ذين يهدر الا القودا

﴿فصل﴾

وملك راهن نماء الرهن والزيد في رهن أجز لا الدين
وحكم رهن فاسد متى على الدين يسبق كالصحيح جملا

كتاب الجنائيات

العمد قصد الضرب بالمبدد كخشب او حجر محدد
وما به كفارة بل مأثم كذا القصاص بشروط تعلم
وشبه عمد لا بذلك قصد ضرب وذا بدون نفس عمد
وفيه بالتغليظ ودي العاقلة والاثم والتكفير لا القصاص له
وخطأ في قصد او فعل وما ضاهى كمنائم على الشخص ارتمى
وفيها كسبه عمد فاحكم في غير تغليظ ووصف المأثم
وودي عاقل يقتل بسبب فقط وما عداه عن ارث حجب

﴿فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه﴾

والحر بالعبد أقتلن كما المؤمن بذمة لا ذين بالمستأمن
واقتل بضد رجلا والكامل اعضاءه وبالغا وعاقلا
لا بعبيده وفرع وقود ورثه على اصوله يرد
ولم يقد الا بسيف والكبار لهم قصاص قبل ادراك الصغار
وان قريب ذي الصبا يقتل فالاب للعاصح والقصاص لا العفو ذهب
وكاب قاض والموصى صالح وذو العتاه كالصبي
ولم يقد اذا حديد الار لم يصب كتفريق وتخنيق وسم
وان مكلف على الودي شهر او خالد سيفا فقتله هدر
كذا العاصي المصرا لئلا ارسل في غيره ودون مالك اقتلا

﴿باب القود فيما دون النفس﴾

في الشج لو يحكي جري ومارن رجل يد عيني وسن اذن
لا طرفي عبيدين أو رقيه وزيد او حر وذو الرقية
ولا بعظم ولسان وذكر ويد ان من نصف ساعد بتر
ولتقد او ارشا نخذه ان اجل رأسا او اصبع تفته او اشل
ولم يقد بالعفو او صالح وان من بعضهم والباقي بالودي قن
والفرد بالجمع كمكس فليقد ولو لفرد لا يد اثنين بيد
وان زماه فيصب ايضا عدى يقد لذلك وعدى قد ودى

﴿فصل في الفعلين﴾

وموجب القطع بقتل دخلا ان خطأين ما يبرء خلا

وان عن القطع عفا فان يمت فدية وعن جناية تفت
 كالنفق عن قطع وما منه يحل من ثلث خطأ وضده بكل
 والقاطع ان يقطع فمات الاول يقتص او ثان فودي يعقل
 ﴿باب الشهادة في القتل واعتبار حالته﴾

ولا يقيد حاضر بحجته اذا اخوه غاب عن خصومته
 وقل تعاد ان يجيء ليقبلا وفي الديون وسوى العمد فلا
 وان تقل عفا اخي او قاتل برهانه فطلقا لا يقتل
 وذا فراش لم يزل اذا شهد من جرحه الى الممات فلتقد
 وان تخالفا بما ذا قد قتل او زمن او موضع فما قبل
 كذا اذا الآلة فرد يسم والثان قال لست تلك اعلم
 وقاتل ان يجهاها فليد وحال زمي لا الوصول اعتمد

كتاب الديات

غلظ بابل مائة مربعة من ابنة الخاض قل للجذعه
 وخمست للغير منها وبني خاض او فالف دينار زن
 وودي الاثنى مطلقا نصف الذكر هذا وللكفارة النص ذكر
 ودية في نحو أنف او بضر او نحو رجلين وفي الفرد الشطر
 والودي في الاشفار شفر ربع والسن نصف العشر عشر اصبع
 ومفصل كثلث اصبع وان يكون من الابهام فهو مثل سن
 وليود عضو نفه قد اعدما وفي كشلا اتلفت فحكما

﴿فصل في الشجاج﴾

ونصف عشر موضع وكلا في هاشم وذان فيما نقلا
 وثلاث ودي آمة أوجائف وفي نفاذ جائف يضاعف
 وحكمين في الباقي كالجرائح ولم يقدر في الشح غير الموضح
 والكف في الاصبع ادخل وزد حكومة لو من نصيف الساعد
 وحكمين في اصبع زادت كما في عين طفل نفمها لم يعلمها
 وارش شح عقلا افنى او شعر ادخل ولا قصاص لو زال البصر
 ويهدر السن بينت المثل لا عود فلو أقدت فالارش ابذلا
 وقبل برء لم بقدر وذا أبوا لو أثر زال وتحكيما رأوا
 وخطأ عمد جنون او صغر وورثا فيه وما التكفير قر

﴿فصل في الجنين﴾

لو ضربت فالحر ميتا انزل فقرة نصيف عشر عقلت
 فان تمت أيضا فمها تودي وحيث ان القت فمات يودي
 ولتود حسب ان تمت فمها القت وارث ضارب قد فوتا
 ولم يكفر ان يقع ميتا وفي جنين دابة لنقض الام ف
 وغرة ان لا باذن عاجلت فرجا لطرح او دواء شربت

﴿باب ما يحدثه الرجل في الطريق﴾

وفي طريق عامة ان ابرزا كجرصن ان لم يضر جوزا
 وامنعهم من منعه والرفع ان الامام آذنا بالوضع
 وتالف به اذا أونحو غم لواقع في البئر ليس يلتزم

الا اضمن وليعقلان لو آدمي وان يمر عامدا لم يغرم
 وان يقع ميزابه فان يصب بالطرف الداخل لا شيء يجب
 ومن ينح حجرا ماقد وضعه آخر فعل أول قد رفعه
 وما فني بوقع ماقد حملا يضمن وان ملبوسه الواقع لا
 والثاوفي المسجد لا الصلاة ان يعطب بذلك أحد فما ضمن
 وواحد من حافرين ان تاف بالهدم من حفرهما الودي نصف

﴿فصل في الحائط المائل﴾

وان بنى كذا فغرم بالعطب الا فان لم ينقض بعد الطلب
 وهو لذي دار لها مال خل ابرا وتأجيل وفي الدرب بطل
 وقسط من بالنقض لم يطلب هدر كقسط من من شركا الدار حفر

﴿باب جنابة البهيمة والجنابة عليها﴾

ورا كبا بغير نفخ الذنب ورجلها والنقع في السير اطلب
 واخاو فيما بالت او رالت وان موقفة لاجل ذاك ما ضمن
 وسائق وقائد كمن ركب وذا فقط عليه تكفير يجب
 وليود ميتا اصطدام ومن بوقع سرج دابة سقيقت فني
 وسائق مع قائد الابل غرم وما تصب في فور ارسال لزم
 بخلف طير وانفلاتها وفي عين شياه اللحم نقصها فني

﴿باب جنابة المملوك والجنابة عليه وغصب القن وغيره﴾

وخطأ أن يحن بدفع او فدي ووديه قيمته لا تعتد
 ويده ان تقطع فيغصب ففني منه فمطروعا لهذا ضمن

وان يمت بفجأة أو حمى حر صغير غصبوا لاغرما
والودى من عاقلة أن يزهدق بنهش حيات أو الصواعق
كذى صبا اودع عبدا فقتل وأهدر ان اودع طهما فاكل

﴿ باب القسامة ﴾

والميت في محلة ان يوجد مع أثر القتل وجهل المعتدى
يختار خمسين الولي لا ئتلا منهم وكررنه ان لم تكملا
بالله لم نقتل ولا علمنا وزيدان قالوا اعتدى يستثنا
فالوذى ان آلو او الانى كالولى رق صبرا وجنة لا تأتلى
وفي ادما على سوى الحي ائتلا عنهم فدع لان معين من أولا
وان بدار هند آلت وودت مع عافليها حيث ملـكها ثبت
والملك فالخصوص فالخط أولا فالقرب ثمت العموم فى الفلا
وبيت مال فى الاخير قد ودى وهدر اذابه ولا بدا
كوسط النيل وأقرب القرى فى شطه أن يسمعو الا اهدرا
وبيت مال فاعلم أن فى شارع اعظم أنى السجن أو فى الحامع
وبعض حي ان على بعض شهد بالقتل أو على سواهم لم تفد

كتاب العواقل

وتعقل العسكر عن بعض فى اعطية ثلاث الودى اقتفى
وغـيرهم يعقل عنه قومه وفى ثلاث من سـنين قسمه
غن أربع دراهم فيها فلا يزداد من كل امرى وقللا
فان تضق عن ذلك فاضعم اقربا قبيلة كماصب مرتبا

وقاتل كفردم وينصر بمعتق وقومه المحرر
وما جناه العبد لم يعقل ولا عمد وما عن نصف عشر نولا
ولا حكومة ولا صلاح ولا عرف عن التصديق منهم ان خلا

كتاب الوصايا

صحت لجل وبه ان لاقل من نصف حول جاء والوهاب بطل
لاقاتل ولا بما ثلثا علا ولا لوارث عن الاذن خلا
وبعد موته قبولها فذا أوردتها حال الحياة نبذا
وبعد موص ان يميت بغير رد فطلقا لوارثيه تعتمد
وهي لذني كمكسه تصح ثم الرجوع مطلقا فيها يصح
وهبة والعق في العناء وقف وان حاباه كالايضاء
وفعل واحد الوصيين بطل سوى مسائل ففيها قد فعل
وان وصى لليتيم يتجر يجوز وان لنفسه فقد حضر

كتاب الخنثى

وأمره واضح ان لم يشكل الا فبالاحوط فيه يفعل
﴿مسائل شتى﴾

واخرس لامعتقل لسان ايماءه والكتب كاليان
في نكح ايضاء طلاق وقود يعم ثرا لافي شهادة وحد
لو كان ثوب غير رطب نجس رطب به لف فليس ينجس
ان كان لايسيل لو ان عصرا ونجس أثره لم يظهر

لو غنم مذبوحة كانت أجل
وان لذى الارض الخراج جملا
والدين قبل أجل ان كان حل
يخصم من المراجحات اللاتي
من ميتة معها تحرى واكل
سلطاننا جاز وان عسرا فلا
بان قضى أو مات من قبل الاجل
بينهما جرت بقدر الآتي

كتاب الفرائض

جزءه فاقض الدين فالايضا ابذلا
فبذوى الفرض ابدان فالعصبه
فالرّد فالرّحم موالٍ فالمر
فن له أوصى بما ثلثا علا
ويمنع الميراث خلف الدين
والرق والقتل وخلف الدار
فالنصف فرض الزوج والربع متى
والربع للعرس فأقصى وثمن
ولاب ثلاث أحوال فرع
وحاز تعصيبا لفقد زين
وهو بتمصيب وفرض أخذنا
والسدس للام بشخص من أولا
والثلث ان تفقد وثلث ما فضل
وسدس لجدة فصاعدا
الامع ابن ابن وان يسفل فذا
فالارث للرّحم ونكح والولا
فمعتق فن لهذا عصبه
بنسب له على الغير استقر
ثم لبيت المال فيثا فاجملا
واستثنى مرتدا على تبين
لكن هذا اختص بالكفار
مع ولدٍ أو ولد ابن ثبتا
مع ولدٍ أو ولد ابن ان تكن
ابن أو ابن ابن بسدس قد قنع
ولم تكن بنت ولا ابنة ابن
ان مع احدى تين والجد كذا
أو مع ذوى أخوة قل مرسلا
مع أحد الزوجين والاب حصل
كبت الابن بابتة لا أزيدا
عصبتها وبابن ميت فانبذا

والنصف ان تفقد شروط يجب
 كذا شقيقة ولا أخ كذا
 وممها ولا أخ يعصب
 كذا اذا شقيقة تعددت
 وبمعصوبة فصف تين متى
 لولد الخيف أسدسن والثلاث قر
 وذو نصيف غير زوج حيث
 كبنته بلا أخ يعصب
 وبنت علة لفقد ذى كذا
 سدس لها وبالشقيق تحجب
 الا اذا بالاخ تلك عصبت
 مع ابنة أو ابنة ابن كانتا
 لدى تعدد والأثنى كالذكر
 تعدد له يثنى الثلث

﴿فصل فى العصبية﴾

وما عن السهام يبقى ملكه
 والجزء أولى ثم أصل ثما
 وفى اتحاد جهة فالاعلى
 وعصبات ولد الملائعات
 ثبت معتق ختام العصبية
 وان أب المولى مع أب المولى
 وفى انفراد حاز كل التركة
 جزء أب لجزء جد تما
 قدم والاقوى أن تساوا اولى
 وولد الزنا موالى الامهات
 ثم الذى عد لهذا عصبية
 يتركهما فالابن حاز الكل

﴿فصل فى الحجب﴾

وما بحال أمه ولا الاب
 ومن يكن ادلى بشخص فانف
 وبحجب المحجوب لا المحروم عد
 وبأولى وبنت عين عصبية
 وولد الاخياف بالاصل الذكر
 والبنات والزوجان وابن تحجب
 الارث منه غير وُلد الخيف
 أولاد أعيان اب وابن وجد
 وبابن عين وُلد علّ مذهبه
 وهكذا بالفرع ذى الارث هدر

ومطلق الجدة بالام هوت والابويات بمن به دنت
ومطلقا بعدى بقربى حائده وذات وجهتين مثل الواحده
وبتل أو أخ لام ابن عم بالجهتين حيث لامانع ام
وان بنى عين واخيافا تدع والام والزوج فأبنا العين ذع

﴿ باب العول والرد ﴾

واسهم ان ترق مخرجا تل فالست مرسلها العشر عل
وضعها وتوا لسبعة عشر وضعفه بالسبع والعشرين قر
والرد ضده فان لاعصبه يرد عليهم بقدر الانصبه
الا على الزوجين لكن قيل بل يفتى به حيث قريب اضمحل
وجنسهم ان يتحد فلتقسم من أرؤس الاقسمن من اسهم

﴿ باب توريث ذى الرحم ﴾

وهو قريب ليس ذا سهم ولا عصبة ولم يوت مع هؤلاء
الامع الزوجين وايرتب كالعضيات فليقدم اقرب
وفي استواء جهة والمرتب فولد وارث سواها غالبه
والثلث في اختلاف أولى فلتقد قرابة الام وضعفه لضد
وفي اختلاف للاصول روى أصل ومعه عدد الفروع

﴿ فصل في المناسخة ﴾

وقبل قسم بعضهم ان بعدم فصصح الاولى فاخرى ان لم
يتحدوا فان على مسئلته نصيب الآخر استقام لم تنه
الا فكل الثانى فى الاول حل ووقفه اذا توافق حصل

فاسهمها لوارثين الاول فيما به ضربته فلتجعل
وسهم أهل لاحق بالحاصل في يده أو وفقه من أول

﴿باب الخارج﴾

والثمن والرابع ونصف صنف	والثان سدس ثلث والضعف
وبعض صنف ان ببعضه اختلط	فمخرج الاقل للكل انضبط
وان بكل الثان صنف يختلط	أو بعضه فهو يست ينضبط
والربع ان كذا فن اثني عشر	والثمن ان كذا بضعة استقر
فالسهم ان باين فالرءوس في	اصل ووفقها ان توافق يف
وان على اجل من نوع كسر	فنسبا بين الرءوس فاعتبر
فضربها في بعضها حسب النسب	ثمت في الاصل المحصل رتب
وكل نوع ان يرد ما كان له	يضرب ماله من اصل المسئلة
فيما به ضربت ثم سهم كل	فرد من الفريق في المضروب قل
والعددان ان سوا تماثلا	او عدد ادنى اكثرًا تداخلا
وان يزل من جانبين ما دنا	فان بفرد اتفقا تباينا
وان بالاثنين فوفق قد بدا	بالنصف ثم هكذا فصاعدا
وتم ما نظمت في الشباب	فالحمد للموفق الوهاب
مهيليا مسالما على الهدى	واله وصحبه ذوى الندى

﴿انتهى﴾

قد كان الفراغ من نظمه سنة أربع وتسعين ومائتين وألف

اطلع باب الفتوى في المشيخة الاسلامية بالاستانة على هذا الكتاب
فكتب الشهادة الآتية :

بوكتاب امور دينيه ومسائل فقهيه مهمه دن مفتى به أولان تقريباً
أوجبك مسئلة بي مشتملدر فقه شريفك تعلمي وحفظني تسهيل ايچون
غايت مختصر بوجه فريد عباره ايله ومسائل مطلقه اقتضا ايدن قيدى
ووقوعى كثير ونفعي عام أولان مسائله ايجاب ايدن تفصيلاتي حاويدر
وجناب حق مو فقدر

واطلع عليه انجمن التفتيش والمعاينة بنظارة المعارف بالاستانة العلمية
في ١٨ حزيران سنة ١٣٠٦ وكتب الشهادة الآتية :
باب فتوى طرفندن تصديق قلمنمش وذاتاً آثار جليله ومفيده دن
بولنمش أولمغله طبع ونشره شايدندر



ترجمة المؤلف

هو العلامة الفاضل والملاذ الكامل . السيد محمد منيب بن السيد محمود بن السيد مصطفى بن السيد عبد الله بن السيد محمد هاشم الجعفرى

ولد سنة الف ومائتين واثنين وسبعين هجرية فى بلدة نابلس من أعمال مقاطعة فلسطين من أبوين كريمين يمتان بنسبهما الى سيدنا جعفر بن أبى طالب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم . وتعلم القراءة والكتابة ودرس القرآن الكريم فى المدرسة الاهلية الكبيرة فى نابلس ولما تمكن من العلوم الابتدائية شرع يطلب العلم مدة قصيرة ثم بداله أن يذهب لمصر لزيارة اخوته الذين كانوا وقتئذ فى الازهر الشريف عاكفين على طلب العلم . ولم تكد تقع عينه على طلبة العلم فى هذا المعهد الكبير حتى تحركت فيه عاطفة البقاء فى مصر والعكوف على طلب العلم وفعلا أيد عزيمته بالتصميم فبقى هناك وطفق يتلقى العلوم عن جهاذة العلماء فى ذلك العصر فى أوائل السنة الخامسة والثمانين بعد المائتين والالف كالعلامة الشيخ محمد الانبأى والاستاذ الجليل الشيخ ابراهيم السقا والخبر الكبير الشيخ محمد الاشونى والبحر الخضم الشيخ أحمد أبى العز وغيرهم من أساطين العلم فى ذلك الوقت وقد قرأ على أساتذته الفقه وأصوله وعلم الكلام والتفسير والحديث والصرف والنحو والمنطق وعلوم البلاغة وعلم الوضع وآداب البحث فكان فى جميعها آية الاتقان وناطقة وقته ونسيج وحده مما جعل أساتذته تعجب بذكائه النادر وعقله الوافر وتدقيقه العجيب وبمد مضى خمس سنوات على تحصيله أى فى أواخر سنة تسعين بعد المائتين والالف أعطاه أساتذته المحققون المازذ كرم آفنا شهادة تدل على مبالغ ما وصل اليه التقيد من التفوق والبروز على أقرانه وائنا نقطف من الشهادة ما يأتى شاهدا على نبوغ الفقيد مع صغر فى السن

وعكوف مدة وجيزة . قال مجيزوه وكان ممن ورد علينا من بيوت السيادة والمجد ومواقع الرفعة والحمد معتصماً بتقوى الله فيما رام من الفضائل الازهرية مؤيداً بالتوفيق وسامى العزمات القوية وعكف على هذا المطلب الاسمى حق العكوف ووقف فى المقام الاسمى على قدم الصدق فيه اوتق وقوف فأسعفته العناية ووالته الامدادات فنظم ونثر وحرر وقرر وأدرك فى أزهرنا غاية فى الاحاطة وقوة الملكة والحفظ مع صغر سنه وقرب عهده بالبلوغ حتى فيها حومة الميدان وانقطعت عنه مبارزة الاقران واذعن لباهر فضله الواقع وحقيقة العيان وسترى من ذلك ان شاركته فى البحث ما يضيق عنه نطاق البيان واذا شاهدت عينك شأن امتحانه ستعلم أنى فيه قصر فى المدح . ولدنا العلامة العلم والهمم الحكم أعجب فضل وأغوص عالم السيد منيب هاشم

ثم ذيلت هذه الاجازة بعد ذلك بهذه الايات :

ما شئت سله ترى منه البدائع فى كل الفنون باتقان واخصاء
واعجب لفضل كبير حازه صغر عنه المشايخ فى عجز واعياء
تلك البداية فانظر مانهائيه ما اقدر الله فى صنع وانشاء
فما رأيت نظيراً فى فضائله بل مثل فضل منيب لا يرى الرأى

هذا ما أردنا تسطيره من الشهادة . وبعد أن بلغ أمنيته من العلوم رجع الى بلده وانكب على الاشتغال بالعلوم تدريساً وتأليفاً حتى ذاع فضله فى وطنه وطار صيته وأصبح يشار اليه بالبنان وغدا مرجع العلماء وكهف المستفتين . ثم لم تشأ نفسه الطماحة أن يبقى فى بلده فغادرها الى دار السعادة فى شهر حزيران الموافق لسنة الف وثلاثمائة وخمس رومية وفيها تعرف على علماء المشيخة الاسلامية فى الاستانة فبهروهم فضله وأعجبوا بعلمه الجهم وعقله الكبير فوظف عضواً فى مجلس تدقيق المؤلفات ومكث حتى شهر نيسان الموافق لسنة الف وثلاثمائة وسبع

رومية حيث وظف قاضياً شرعياً في طرابلس الشام من أعمال سورية فكان في عمله مثال العدل وحامى الدين ونصير المظلوم مما جعل أهل طرابلس الشام تلمج بذكره والثناء عليه وكان بين ظهرائهم موفور الحرمة مصون الكرامة وبعد أن أقام في طرابلس مدة نقل الى لواء قره سى في بلاد الاتراك فأقام هناك محبوباً من جميع الطبقات ثم نقل الى بلدة بنغازى من أعمال طرابلس الغرب وكيلاً للقضاء الشرعي بها فمكث سنة ثم وظف قاضياً فوكيلاً فقاضياً فيها . وفي اليوم العاشر من شهر حزيران الموافق لسنة الف وثلاثمائة وخمس وعشرين رومية عين مفتياً ببلدته نابلس فمكث فيها خمس سنوات ثم انتدبته المشيخة الاسلامية ليكون عضواً في محكمة التمييز في دار السعادة فلبى الطلب وذهب الى هناك حيث زاول وظيفته الجديدة مدة سنة شهور . ولما رأى كثرة أشغال هذه المحكمة واتساع هوة الخلاف بين أعضائها ونظرا لكبر سنه فضل الاستقالة والانزواء في بلدته نابلس ليقضى مابقى من شطر حياته في السكون والدعة ولم يبق فيها قليلا حتى رشحه أهل البلدة لمنصب الافتاء وظل بها الى أن دعاه ربه فلباه وله من العمر اثنان وسبعون سنة . وكان ذلك في ٢٥ ش سنة ١٣٤٣

﴿ مؤلفاته ﴾

نظم متن تنوير الابصار في الفقه ورخص له بعد التصديق عليه من باب المشيخة العليا بطبعه فنتشره والف كتاب القول السديد في أحكام التقليد الذى قرظه العلامة الشيخ عبد الرحمن البحرأوى والشيخ احمد الرفاعى المالكي وعلق على كتاب فتوى خانة الجديدة تعليقات مفيدة قيمة ووضع رسالة في الكلام على وحدة الوجود ورسالة في علم البيان عنوانها غاية التبيان في مبادئ علم البيان ورسالة القسطاس المستقيم لما في تبيان التعليم ونظم متن السنوسية أرجوزة في علم الوضع ورسالة في الكسب .

﴿الرتب والنماشين التي نالها﴾

أنعم عليه سنة الف وثلاثمائة رومية برتبة ازميز المجردة وبعد سبع سنين
برتبة القدس المجردة وفي السنة نفسها بالنیشان الرابع المجيدى العثمانى وفي سنة الف
وثلاثمائة وعشرين وجه عليه الفرمان العالى بمولوية مصر والقاهرة التي تقاضى
بسببها ثلاثة آلاف جنيه عثمانى ووجهت عليه أيضاً بآية الحرمين الشريفين وأنعم
عليه بالنیشان العثمانى المجيدى المرصع من الدرجة الاولى. انتهى ما أردناه من
ترجمة الفقيد فرحمه الله رحمة واسعة ونفعنا والمسلمين بعلمه انه لسميع مجيب



فهرس

صفحة

١٣ » الاستسقاء وصلاة الخوف

٠٠ » الجنائز

٠٠ فصل في الصلاة على الجنائز

١٤ باب الشهيد

٠٠ » الصلاة في الكعبة

٠٠ كتاب الزكاة

٠٠ باب زكاة النقيدين

١٥ » الركاز

٠٠ » العشر

٠٠ » صدقة الفطر

٠٠ كتاب الصوم

٠٠ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

١٦ فصل في العوارض

٠٠ باب الاعتكاف

٠٠ كتاب الحج

٠٠ باب الاحرام

١٧ » القران

١٨ » التتميم

٠٠ كتاب النكاح

٠٠ باب المحرمات

١٩ » الولي

٢٠ » الكفاءة

٠٠ فصل

٢١ باب المهر

صفحة

٠٢ خطبة الكتاب

٠٤ كتاب الطهارة

٠٦ باب المياه

٠٧ فصل البئر

٠٠ باب التيمم

٠٨ » المسح على الخفين

٠٠ » الحيض

٠٩ » الانجاس

٠٠ كتاب الصلاة

٠٠ باب الاذان والاقامة

٠٠ باب شروط الصلاة واركانها

٠٠ » الاقامة

٠١ » الحدث في الصلاة

٠٠ » ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

١١ » الوتر والنوافل

٠٠ » ادراك الفريضة

٠٠ » الفوائت

٠٠ » سجود السهو

١٢ » صلاة المريض

٠٠ » سجدة التلاوة

٠٠ » المسافرين

٠٠ » الجمعة

٠٠ » صلاة العيدين

١٣ » الكسوف

صفحة	صفحة
٣٧ باب الحضانة	٢٢ باب نكاح الرقيق
.. » النفقة	٢٣ » نكاح الكافر
٣٩ كتاب الاعتاق	.. » القسم
٤٠ باب عتق البعض	.. كتاب الرضاع
.. » العتق على مال	٢٤ كتاب الطلاق
٤٠ » التدبير	٢٥ باب الصريح
.. » الاستيلاء	.. فصل في اضافة الطلاق الى الزمان
.. كتاب الايمان	٢٦ باب طلاق غير المدخول بها
٤١ باب اليمين في الدخول والخروج	٢٧ » الكنايات
والسكنى والاتيان وغير ذلك	.. » تفويض الطلاق
٤٢ باب اليمين في الاكل والشرب واللبس	.. فصل بالامر باليد
والكلام	٢٨ فصل في المشيئة
٤٣ باب اليمين في العتق	٢٨ باب التعليق
٤٤ باب اليمين في البيع والشراء والتزوج	٢٩ » طلاق المريض
وغير ذلك	٣٠ » الرجعة
.. باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	.. فصل
٤٥ كتاب الحدود	٣١ باب الايلاء
.. باب الشرب	.. » الخلع
.. » القذف	٣٣ » الظهار
.. » التعزير	.. فصل في كفارة الظهار
.. كتاب السرقة	٣٤ باب اللعان
.. » الجهاد	.. » العنين وغيره
.. » القميط	٣٥ » العدة
٤٦ » كتاب القطة	٣٦ فصل في الحداد
٤٧ » الا بقاء	.. باب ثبوت النسب

صفحة	صفحة
٦٢ كتاب القضاء	٤٧ كتاب المفقود
٦٣ فصل في الحبس وغيره	.. » الشركة
٦٤ باب التحكيم	٤٨ فصل
.. » كتابة القاضي الى القاضي وغيره	.. كتاب الوقف
.. مسائل شتى	٤٩ » البيوع
٦٥ كتاب الشهادة	٥٠ فصل فيما يدخل تبعا ومالا
٦٦ باب القبول وعدمه	.. باب خيار الشرط
٦٧ » الاختلاف في الشهادة	٥١ » خيار الرؤية
٦٨ » الشهادة على الشهادة	٥٢ » خيار العيب
.. » الرجوع عن الشهادة	٥٣ » البيع الفاسد والباطل
.. كتاب الوكالة	٥٥ فصل في الفضولي
.. باب الوكالة بالبيع والشراء	.. باب الاقالة
٦٩ فصل	.. » التولية والمراجعة
٧٠ باب الوكالة بالخصومة والقبض	٥٦ فصل
٧١ » عزل الوكيل	.. فصل في القرض
.. كتاب الدعوى	٥٧ باب الربا
.. باب التحالف	.. » الحقوق
٧٢ فصل في دفع الدعوى	.. » الاستحقاق
.. باب دعوى الرجلين	٥٨ » السلم
.. كتاب الاقرار	٥٩ مسائل شتى
.. باب الاستثناء	.. ما يبطل بالشرط الفاسد
٧٣ » اقرار المريض	.. كتاب الصرف
.. كتاب الصلح	٦٠ » الكفالة
٧٤ فصل في دعوى الرجلين	٦٢ باب كفالة الرجلين
.. » في التخارج	.. كتاب الحوالة

٧٥ كتاب المضاربة

.. باب المضارب يضارب

٧٦ فصل في المتفرقات

.. كتاب الايداع

.. » العارية

٧٧ » الهبة

.. » الاجارة

.. باب ما يجوز من الاجارة وما يكرن
خلافا فيها

٧٨ باب الاجارة الفاسدة

٧٩ » ضمان الاجير

.. » فسخ الاجارة

.. مسائل شتى

٨٠ كتاب المكاتب

.. » الولاء

.. فصل في المولاة

.. كتاب الاكراه

٨١ » الحجر

.. فصل في البلوغ

.. كتاب المأذون

.. » الغصب

٨٢ فصل

.. كتاب الشفعة

.. باب طلب الشفعة

٨٣ » ما تثبت فيه الشفعة وما لا

٨٣ باب ما يبطلها

.. كتاب القسمة

٨٤ » المزارعة

.. » المساقاة

.. » الدبائح

٨٥ فصل

.. كتاب الاضحية

٨٦ » الحظر والاباحة

.. فصل في اللبس

.. » في النظر والمس

٨٧ باب الاستبراء وغيره

.. فصل في البيع وغيره

.. كتاب احياء الموات

٨٨ فصل في الشرب

.. كتاب الاشربة

٨٩ » الصيد

.. » الرهن

.. باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

٩٠ باب الرهن يوضع على يد عدل

.. » التصرف في الرهن والجنابة

عليه وجنابته على غيره

.. فصل

.. كتاب الجنابات

٩١ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه

.. باب القود فيما دون النفس

صفحة	صفحة
٩٦ كتاب الوصايا	٩١ فصل في النعمان
.. » الخنثى	٩٢ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
.. مسائل شتى	.. كتاب الديات
٩٧ كتاب الفرائض	٩٣ فصل في الشجاج
٩٨ فصل في العصبة	.. » فصل في الجنين
٠٠ » في الحجب	.. باب ما يحدثه الرجل في الطريق
٩٩ باب العول والرد	٩٤ فصل في الحائط المائل
٠٠ » توريث ذي الرحم	.. باب جنابة البهيمة والجنابة عليها
٠٠ فصل في المناسخة	.. » جنابة المملوك والجنابة عليه
١٠٠ باب المخارج	وغصب القن وغيره
١٠٢ ترجمة المؤلف رحمه الله	٩٥ باب القسامة
	٩٥ كتاب العواقل

﴿تمت﴾





(Anne)

2262

.142

346

1924

Princeton University Library



32101 081401323

AP